الجمهـــــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي
جـــامعة محـــمد خيضـــر – بسكرة –
كـــلية العلـــوم الاقتصـــادية و التجـــارية و علـــوم التسييـــر
قســـــم: علوم التجارية

المـــــوضـــــوع

دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة "مؤسسة حدود سليم" بطولقة ولاية بسكرة

مذكـرة مقـدمـة كجـزء مـن مـتطلـبات نيـل شهـــادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخـــصص: تدقيق محاسبي

إعـداد الطـــالـــب:
سعودي مبروك رياض

الأستاذ الـمشرف:
دبابش محمد نجيب

رقـــم التسجيـل:	/2013
تـــاريخ الإيـداع	

الـمـــوسم الجـــامعي:2012-2013

بسم الله الرحمن الرحيم
كلك ١٤١٧

إهداء

إلى من كانا سبب وجودي بعد الله عز وجل، من ربياني صغيراً
و لم يبخلا عني بشيءٍ، والديَّ الحنونين أمد الله في عمريهما
وأحسن
ختامهما
وجزاهما عني خير الجزاء.
إلى أخواي الحبيبين وأختي الغالية،

شكر و عرفان

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع و عين لا تدمع و علم لا ينفع و دعاء لا يستجاب له، أحمد و أشكر المولى عز و جل على كل العزيمة و الصبر الذي منحني إياهما طيلة هذا المشوار ليتكلل جهدي بهذا العمل؛

أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ المشرف " دبابش محمد نجيب " الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل و على الجهود الذي بذله معي من خلال متابعته للعمل بنصائحه القيمة ، و كذا كل أساتذة جامعة محمد خيضر ببسكرة.

كما أشكر كل إطارات مؤسسة حدود سليم على دعمهم لي وعلى المعلومات المقدمة من طرفهم

إلى كل طلبة ماستر تدقيق محاسبي دفعة 2013 ، و كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم و رقتي ؛

و أختم شكري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة.

لكم جميعا كل شكري

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل العام	8
(2-1)	الأهداف الاساسية للمراجعة الداخلية	13
(1-2)	يوضح مكونات النظام	38

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(3- 1)	يوضح متغير العينة حسب الجنس	54
(3-2)	توزيع العينة حسب العمر	55
(3-3)	توزيع العينة حسب مستوي العلمي	56
(3-4)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	57
(3-5)	يوضح على أي أداء يتم التركيز في المؤسسة	58
(3-6)	يوضح أهداف الأداء المالي	59
(3-7)	يوضح نوع المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	60
(3-8)	يوضح هل تتوفر المؤسسة على الموارد	61
(3-9)	يوضح متى يتحقق أداء المؤسسة	62
(3-10)	يوضح متى تتم المراجعة الداخلية	63
(3-11)	يوضح دور المراجع الداخلي	64
(3-12)	يوضح النشاطات التي يقوم بها المراجع الداخلي	65
(3-13)	يوضح دور المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المالية	66
(3-14)	يوضح المهام المسندة للمراجع الداخلي	67
(3-15)	يوضح علاقة مراجع الداخلي بالوظائف الأخرى	68
(3-16)	يوضح أهمية المراجعة الداخلية	69
(3-17)	تقوم المراجعة الداخلية	72-71

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد الإطار العام للرقابة على عمليات في المؤسسة الاقتصادية ، وذلك من أجل رسم تصور لتطبيق مبادئ المراجعة الداخلية بما يتلاءم والمؤسسة الاقتصادية بغية الرفع من مستوى الأداء المالي لهذه المؤسسة وتقدمها واستمرارها بما يمكن من ضبط أدائها المالي وإظهار نتائج أعمال المؤسسة وتم عرض سريع لمفهوم المراجعة الداخلية ، وبيان أهميتها وأهدافها ومبادئها وكذلك تطرق الي اساسيات الأداء المالي من خلال مفهومه وأنواعه ،وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المتغير المستقل " المراجعة الداخلية " على المتغير التابع "الأداء المالي . وقد تبين أن المراجعة الداخلية تقوم على مجموعة من المبادئ و الآليات، فهي تمثل أداة فعالة للرقابة على المؤسسة الاقتصادية كما تمثل نظاما رقابيا فعالا لأحكام السيطرة على أداء المؤسسة وحماية مصالح حم اية الوثائق حيث هناك تأثير ايجابي للمراجعة الداخلية في المؤسسة ألاقتصادية وهذا التأثير على أداء المؤسسة خاصة أدائها المالي وهذا ما لمسناه دراسة حالة مؤسسة حدود سليم.

الكلمات المفتاحية :المراجعة الداخلية ، الأداء، الأداء المالي.

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصـــادي خاصة بعد التحوّلات التي شهدها خلال القرن الماضي، فكانت لهذه التحوّلات آثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الاقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية التي شهدها العالم في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر.

فهذا التطور الاقتصادي مسّ حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميّز في وقتنا الحاضر بكبرها و تعقد الوظائف المكوّنة لها وتشابكها، هذا ما أدى إلى الاهتمام بـالمراجعة الداخلية نظرا لدورها الهام في حماية والمحافظة على أصول وأموال المؤسسة.

ومما سبق نتجت الحاجة للمراجعة الداخلية التي تعتبر تلك الأداة الإدارية التي تعتمد عليها الإدارة لإختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية و تقييمها.

فوظيفة المراجعة الداخلية تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة، يهدف إلى مراجعة العمليات المالية و المحاسبية و غيرها من العمليات لخدمة الإدارة من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة، كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التحقق من الدقة المحاسبية و المحافظة على الأصول و كذلك مراجعة أنشطة المؤسسة.

وقد اتسع نطاق المراجعة الداخلية في الآونة الأخيرة ليشمل استخدام الأدوات الإحصائية واستخدام مؤشرات ونسب المالية لتقييم وتحسين الأداء المالي بما يمكن من تحقيق كفاءة و فعالية الأداء المالي.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي؟

ولتبسيط الإشكالية ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هية الأداء والأداء المالي تحديدا؟

-ما هو الإطار المفاهيمي المحدد للمراجعة الداخلية ؟

-هل للمراجعة الداخلية دور في تحسين الاداء المالي؟

فرضيات الدراسة:

-الأداء أكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية وكفاءة المؤسسة الإقتصادية وهذا يرتكز إلى الأداء المالي.

-إن الإطار المفاهيمي المحدد للمراجعة الداخلية تستند إلى جملة من المرتكزات الفكرية توضحه مبادئها و استخداماتها.

-إن للمراجعة الداخلية دور محوري في تحسين الأداء المالي من خلال اكتشاف الإنحرافات المرتبطة بهذا الأداء وتصحيحها في وقتها المحدد والملائم.

أسباب اختيار الموضوع:

- حاجة المؤسسات الجزائرية إلي المراجعة الداخلية قصد تحسين فعالية الأداء المالي.
- الرغبة الشخصية إلي احتراف مهنة المراجعة.
- رغبة منا لتعرف أكثر علي مجال عمل المراجع الداخلي و خاصتا في مجال المالية.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال البحث إلي تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة والعمل على تطويرها من خلال توفير كل الأساليب الحديثة.

- الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية وتبيان الدور الذي تؤديه في تحسين الأداء المالي.

- تقييم الأداء المالي داخل نظام المؤسسة.

أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية الموضوع في التوصل إلي مدي مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية.

- أهمية المراجعة الداخلية في تحقق من صحة البيانات المالية لاعتبرها ذات أهمية كبيرة داخل المؤسسة من أجل حفاظ علي كيان المؤسسة.

- تحسين المراجعة الداخلية يساهم في رفع مستوي الأداء المالي داخل المؤسسة.

منهجية الموضوع:

سنعتمد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل مختلف المعطيات والمعلومات والمفاهيم النظرية؛ ومنهج دراسة الحالة من خلال محاولة تطبيق تلك المفاهيم والمعطيات المستنبطة من الجانب النظري في المؤسسة محل الدارسة.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الموضوع وإطلاعنا عليه تركزنا علي المراجعة الداخلية لكن موضوع المراجعة الداخلية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لم يتم التطرق إليه بصفة خاصة' ومن هذه الدراسة نذكر:

- شدري معمر سعاد: دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

مذكرة ماجستير في العلوم التسيير فرع مالية المؤسسة،جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس،2009

من اهم النتائج التى توصل اليها:

– ان استعمال أسلوب قوائم الاستقصاء لتقييم نظام الرقابة الداخلية لا يؤدي الي فهم حقيقي اللأجراءات ،كما ان هذه القوائم لا تبين اهم المشاكل التى يعاني منها نظام الرقابة الداخلية وهذا راجع الى أن الاجابة المتحصل عليها تكون بنعم أو لا دون ذكر سبب عدم تطبيق بعض الاجراءات والتى تعبر في مجملها عن ضعف نظام الرقابة الداخلية.

- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية (غير منشورة)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2001

تهدف هذه الدراسة إلى:

-تبيان المعايير و المؤشرات التي تساعد في قياس الأداء في الشركات الاقتصادية.

مفهوم الداء المالي وكيفية قياسه وتقييمه.

- شعباني لطفي " المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة."

مذكرة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر2004/2003

ومن أهم النتائج التي توصل إلىها:

أن هناك علاقة تكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بدرجة كبيرة وأن المراجع الداخلي لا يعتبر منافساً للمراجع الخارجي وأن المؤسسة بحاجة لجهودهما معاً.

هيكل الموضوع:

للإلمام الشامل لموضوع البحث تم تقسيم الموضوع إلي ثلاث فصول، الفصل الأول والثاني فصلين في الجانب النظري، والفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي للموضوع، حيث: تضمن الفصل الأول والمعنون بـــ:" مدخل للمراجعة الداخلية والأداء المالي " أين تم التطرق فيه إلى المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي أين حاولنا من خلاله حصر ماهية المراجعة الداخلية بالتطرق لمفهومها، مع تبيان أهميتها وأهدافها . كما تطرقنا إلى مفاهيم الأداء المالي وتقييمه، وكذلك تقرير المراجع الداخلي المالي وإظهار دوره في تقييم وتحسين الأداء، وتقييم النشاط المالي من خلال تحليل مؤشرات والنسب المالية والتي تعتبر من الأساليب المستخدمة في تقييم وتحسين الأداء المالي.

وفي الفصل الثاني الذي جاء بعنوان:" أهمية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي " فقد حاولنا ابرز وإظهار دور تقرير المراجع الداخلي المالي في تقييم وتحسين الأداء، وتقييم النشاط المالي من خلال النسب المالية والتي تعتبر من الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

أما في الفصل الثالث بعنوان: " مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة حدود سليم." حيث تطرقنا فيه إلى بمؤسسة حدود سليم لإنتاج وتصدير التمور من خلال المبحث الأول؛ثم طريقة جمع البيانات والوسائل المستعملة في البحث،و أخيرا يتم تحليل نتائج الإستبيان في المبحث الثالث.

الخاتمة :وجاء فيها اختبار الفرضيات وتحديد مجموع النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البحث.

الفصل الأول:مدخل للمراجعة الداخلية والأداء المالي

تمهيد:

يعتبر التطور الذي مس المراجعة الداخلية استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام حيث من المعروف أن المراجعة الداخلية نشأت كأداة رقابية هامة داخل المؤسسات لتتطور حتى يبلغ تركيزها على النواحي المالية والمحاسبية؛ ولكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال أوجب على المراجعة الداخلية أن تتطور لتشمل جوانب ذات أهمية ومساهمتها في تحسين الأداء المالي في المؤسسة بشكل عام حتى أصبحنا لا نكاد نرى المؤسسة إلا وجدنا بها قسما للمراجعة الداخلية، وان كان تطورها متفاوت من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لمتغيرات منها حجم المؤسسة ورأس المال وتعقيد العمليات والوعي الإداري للقائمين على المؤسسة وغيرها من الأمور الأخرى.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم المراجعة الداخلية وأنواعها ومعايير تطبيقها...وهذا في المبحث الأول اما في المبحث الثاني إلى ماهية الأداء المالي ومعاييره وتقييمه.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة التي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة لمساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي والمراقبات الأخرى في المؤسسة .في هذا المبحث سوف نقوم بتناول مفهوم المراجعة الداخلية وأنوعها ومعايير التي تحكمها المراجعة الداخلية؛

المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية ونشأتها

1. نشأة المراجعة الداخلية:

يرجع ظهور المراجعة الداخـــلية كفكرة إلى الثلاثينات، وذلك بالولايات المتحـــدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها. وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر ، إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيينI.I.A (*) الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها.

وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957 و1971 بحيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء و الغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل نشاطات و وظائف المؤسسة[1].

* Institut of Internal Auditors.

1العمرات، أ، ص، المراجعة الداخلية: الإطار النظري و المحتوى السلوكي، دار البشير، عمان، 1990، ص 12.

وفي وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق و مجال ض يق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية[1].

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه. فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنّه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنم ـاط سيرها و تس ـييرها"، كما أكمل في نص المادة 58 على أنـــه:

"لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن "[2]

2. تعريف المراجعة الداخلية:

تعرف المراجعة الداخلية بأنها:

" المراجعة الداخلية هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، لتعبّر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماش ي النظام مع ما تتطلب الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى "[3]

كما عرفها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (I.I.A) على أنها :

"نشاط مستقل للتقييم داخل المؤسسة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية و المالية و الأعمال الأخرى، وذلك لخدمة الإدارة، كما أنها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة." [4]

1العمرات، أ، ص،نفس المرجع السابق، ص 12.

2الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 02.القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

3جمعة. أ .ح: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 61.

4عطاء الله. م ش: دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، القاهرة، 1994، ص 202.

يعتبر هذا التعريف واسع بشكل كاف لدرجة أنه يشمل العديد من الأنشطة التي يتم تنفيذها في ظل المفهوم العام للمراجعة الداخلية سواء في القطاع العام أو الخاص.

كذلك تعرف المراجعة الداخلية علي أنها : "وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الإنتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والسياسات والإجراءات ووسائل المراجعة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءة وفعالية هذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة لأداء الإدارة والأقسام"[1].

يظهر من خلال التعاريف السابقة أن تنفيذ المراجعة الداخلية تُفرض على الإدارات بمختلف أقسامها وكذا على المؤسسات للتأكد من مدى التزامها بالخطط والسياسات المفروضة عليها.

يمكن استخراج مجموعة من المظاهر الهامة المراجعة الداخلية والتي يتعين التركيز عليها و هي:[2]

- يشير اصطلاح "داخلي" إلى أن تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية يتم أساسا داخل المؤسسة عن طريق العاملين المختصين بها؛
- عدم إقامة حدود أو قيود على حكم المراجع الداخلي، فهذه الوظيفة يجب أن تتميّز بالاستقلالية؛
- المؤسسة هي التي تقوم بخلق وظيفة المراجعة الداخلية؛
- تقوم المراجعة الداخلية بالبحث عن الحقائق وتقييم النتائج وذلك خدمة للإدارة؛
- حماية أصول المؤسسة والتأكيد من حسن تطبيق الخطط ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف وكذا حمايتها من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.

1 عبد الفاتح الصحن – د. محمد السيد سرايا, الرقابة و المراجعة الداخلية, دار الجامعة 1998, ص ,ص, 185- 186.

2 أمين السيد، أ، ل: الاتجاهات الحديثة في المراجعة و الرقابة على الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 155.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية و معاييرها

1. أنواع المراجعة الداخلية:

تنقسم المراجعة الداخلية إلى قسمين مراجعة إدارية ومراجعة مالية:[1]

1. المراجعة المالية : وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية :
   - تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة؛
   - اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازين المراجعة؛
   - التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.
2. المراجعة الإدارية : وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي:
   - دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة الإنتاجية ومراقبة الجودة؛
   - التأكد من سير برنامج التدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة، وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الأداء في العمل؛
   - المراجع الداخلي لا يتدخل في مهام مراقب التسيير الذي يقوم بوضع طرق التنبؤ وضمان سلامة السياسات العامة للمؤسس ة، وإنما يتأكد فقط من أن هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة.

1 بن عميرة توفيق، المراجعة الداخلية في المؤسسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004،ص 43

2. معايير المراجعة الداخلية:

تتمثل هذه المعايير في ما يلي:[1]

1. استقلال المراجع الداخلي.
2. الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي.
3. نطاق المراجعة الداخلية.
4. أداء عمل المراجعة الداخلية.
5. إدارة قسم المراجعة الداخلية.

1. استقلال المراجع الداخلي:

يجب على المراجع الداخلي أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسئوليات المنوط بها، كما يجب أن يكون المراجع موضوعيا في أدائه لأعمال المراجعة، وذلك هو ما احتواه المعيار الأول حيث تضمن جانبين رئيسين

والموضحين كما يلي[2]:

أ - مكان المراجع الداخلي في المؤسسة من حيث:

1- المستوى الإداري التابع له المراجع.

2- الجهة التي يقدم إليها تقرير المراجعة الداخلية.

3- سلطة التعيين والعزل بالنسبة للمراجع.

4- تحديد احتياجات إدارة المراجعة الداخلية من الأفراد والأموال والأدوات المختلفة وذلك سنويا.

في هذا الجانب فإن معظم الآراء للمؤسسات والشركات توجهت بوضع إدارة المراجعة الداخلية في مستوى مستقل يرتبط بمجلس الإدارة مباشرة

1 سعيد عبد العزيز سليمان، إدارة التدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة ،العدد67-68،أيلول 2006،ص13.

2بن عميرة توفيق،نفس المرجع السابق،ص50.

لأن ذلك يجعل المراجع الداخلي بعيداً عن أي ضغوط من الأقسام أو الإدارات الأخرى ، ويتبين ذلك من الشكل التالي، كمثال للوضع التنظيمي الأمثل لإدارة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل العام للمؤسسة.

شكل رقم (1-1) الهيكل التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل العام

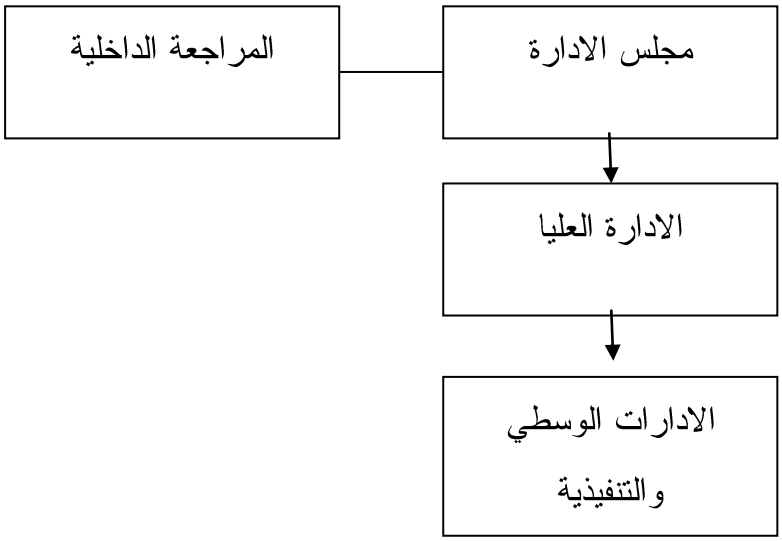

المصدر :عماد الحانوتي، أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، دار المستقبل، عمان، العدد(6)، أيار 2002، ص3

ب- الموضوعية:

يقصد بالموضوعية" بأنها أمر ذهني يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أداءه لعمله، بحيث يجب ألا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة [1]."بمعنى أنها تتمثل في الواقعية في الحكم على عملية المراجعة ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1- تحديد اختصاصات العاملين في إدارة المراجعة الداخلية؛

2- تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل الإدارة؛

3- تغيير وتبديل المهام بين أعضاء الإدارة من وقت لآخر؛

4- عدم قيام المراجع بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى؛

5- عدم قيام أفراد تم تحويلهم من إدارات أخرى إلى إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها.

1 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر،2005_2006،ص502.

2. الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي:

ويتحقق هذا المعيار من خلال ا لعناصر التالية:[1]

1- الكفاءة العلمية :حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة، والتي يتوافر فيها قدراً مناسباً من التعليم لممارسة هذه الوظيفة.

2- الخبرة العملية :بمعنى أنه يجب أن يمتلك العاملين في إدارة المراجعة الداخلية خبرة عملية كافية تمكنهم من القيام بأعمال المراجعة بكفاءة وفاعلية.

3- الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية :فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهماً ومتقيداً بالمعايير المهنية عند ممارسة أعمال المراجعة.

4- دراسة وفهم العلوم السلوكية :حيث يجب على المراجع الداخلي أن يكون لبقاً وبارعاً في تعامله مع الأفراد والاتصال بهم بفاعلية.

5- توافر الصفات الخلقية :ومنها النزاهة والصدق والمحافظة على السرية.

وخلاصة هذا المعيار أنه يجب على المراجع الداخلي أن يمتلك المعرفة والمهارة وغير ذلك من الملكات اللازمة لأداء المسؤوليات

3. نطاق المراجعة الداخلية:

ويتضمن هذا المعيار الجوانب التالية:[2]

أ - فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها التالية:

1- حماية ممتلكات وموارد المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها؛

2- دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة؛

3- التحقق من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل؛

4- التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات.

1 أحمد حلمي جمعة، المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة العدد63-64، آب 2005، ص10.

2 محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،مصر، ص13

ب – فحص مدى جودة وفاعلية الأداء ومدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة بفاعلية.

يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بمراجعة برنامج التشغيل وطريقة تنفيذه، حتى يتأكد من أن النتائج التي تتحقق تتفق والأهداف المحددة للتشغيل، وأن برامج التشغيل قد نفذت وفقا للخطط التي تم وضعها.[1]

4. أداء عمل المراجعة الداخلية:

ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية:

1- تخطيط عملية المراجعة الداخلية :حيث يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتخطيط لكافة خطوات وإجراءات المراجعة الداخلية، حيث تتضمن عملية التخطيط تحديد ما يلي: [2]

-أهداف المراجعة الداخلية.

-برنامج أداء مهمة المراجعة الداخلية.

-تخطيط للمراجعة والموازنات المالية.

-تقارير النشاط.

2- فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها كافية، ملائمة، مفيدة وتخدم عملية المراجعة الداخلية.

3- التبليغ بنتائج المراجعة :حيث يجب على المراجع الداخلي بعد أن يصل إلى النتائج الخاصة بعملية المراجعة أن يقوم بتصنيفها وتبليغها إلى المستويات الإدارية المختلفة والمعنية هذه النتائج، عن طريق إعداد تقرير بنتائج المراجعة الداخلية.

4- متابعة تنفيذ هذه النتائج :لا تكتمل عملية المراجعة الداخلية إلا بقيام المراجع الداخلي بمتابعة ما توصل إليه من نتائج وما تم تحديده من توصيات، حتى يتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة والمطلوبة بناء على نتائج المراجعة الداخلية.

1 محمد السيد سرايا، نفس المرجع السابق، ص13 .

2 جمعة حميدات، إعداد خطة التدقيق الداخلي من منظور المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة العدد69-70، كانون الثاني2007، ص28.

5. إدارة قسم المراجعة الداخلية:

تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يتولى المراجع الداخلي إدارتها بطريقة مناسبة .ويكون مسئولا عن تلك الإدارة بحيث[1]:

1- تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة؛

2- تستخدم الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية؛

3- تتقاش جميع أعمال المراجعة الداخلية مع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

وحتى يتمكن هذا المدير من إدارتها بما يحقق تلك الأهداف العامة فإنه يجب عليه أن:

تكون لديه لائحة بأهداف وسلطات ومسؤوليات الإدارة؛

يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الإدارة؛

يوفر سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشداً للعاملين معه في الإدارة؛

يضع برنامجاً لاختيار وتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية؛

يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي؛

يقوم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال الإدارة وتقييم أعمالها بصفة مستمرة.

المطلب الثالث:أهمية وأهداف المراجعة الداخلية.

1. أهمية المراجعة الداخلية:

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن المراجع الخارجي وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:[2]

1. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياته؛
2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛
3. حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسيات والتخطيط وعمل القرارات؛
4. حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء؛

1 عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الأسكندريه مصر، 2004 ، ص225 .

2 يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص128

5. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة؛
6. تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختباريه تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

2أهداف المراجعة الداخلية:

من خلال التعاريف السابقة للمراجعة الداخلية يتبين لنا ان لها الأهداف التالية:

أ -هدف الحماية:

كان التركيز في الماضي ينصب علي هدف الحماية حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف علي أنها ذلك النشاط الذي يهدف الي حماية أصول المنشأة كما تهدف الي التاكيد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف بدورة الي حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة[1].

يمكن لنا ان نستخرج من الهدف الرئيسي الاهداف التالية:

- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة بالدفاتر المحاسبية؛
- التأكد من الموائمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعية.[2]

ب هدف البناء:

يتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص.[3]

ونستخلص من هذا الهدف الاهداف التالية:

- يمكن للمراجع الداخلي تقديم اقتراحات وخدمات استشارية حول المراجعة الداخلية من اجل ضمان استمرارية في تحقيق اهداف المنشأة؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات حول استثماراتهم؛
- اكتشاف اي انحرافات قد تؤدي الي عرقلة حسن تطبيق المخططات المستقبلية.

1ثناء علي القباني و نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ضل التشغيل الالكتروني الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006، ص 29.
2نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
3ثناء علي القباني و نادر شعبان السواح، نفس المرجع السابق،ص 30.

الشكل التالي يوضح لنا هدفي المراجعة:

الشكل رقم (1-2):الأهداف الاساسية للمراجعة الداخلية.

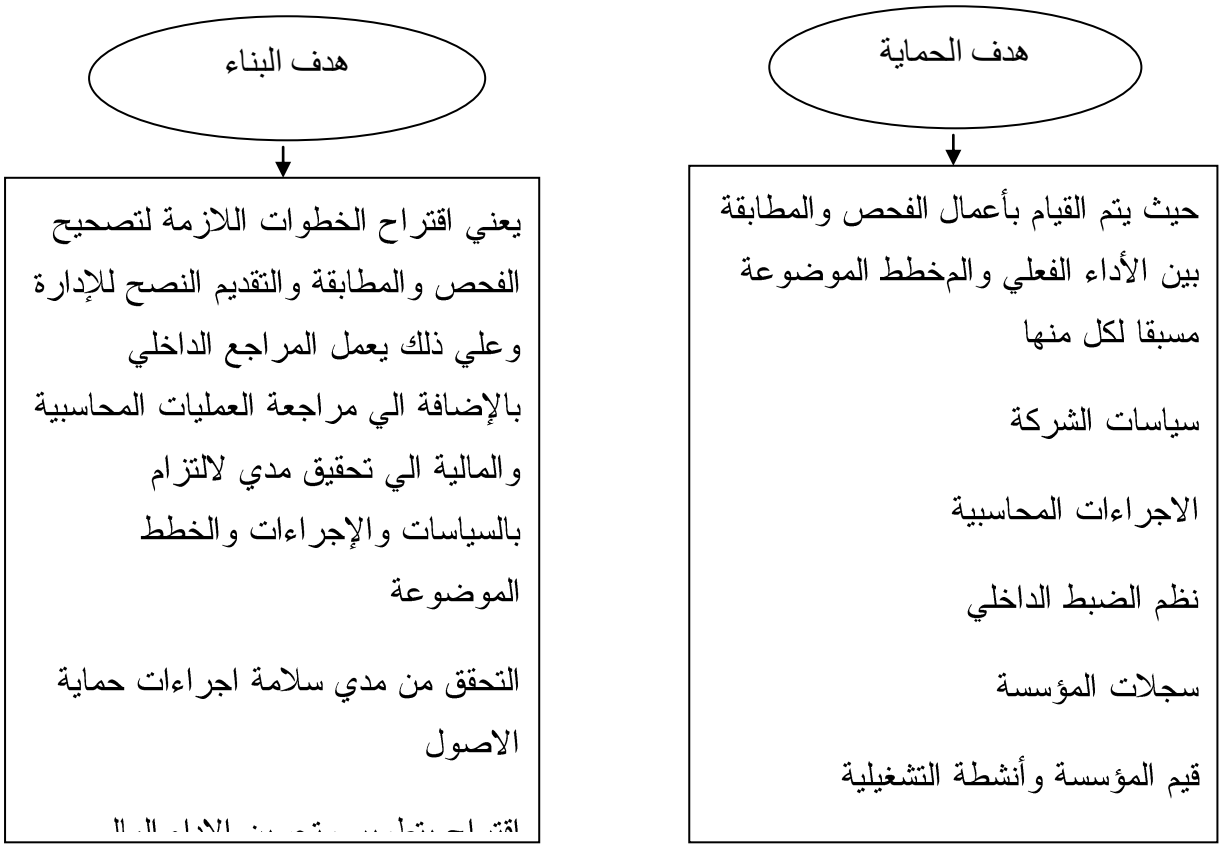

المصدر: شدري معمر سعاد،دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجسترفي العلوم التسيير،فرع مالية المؤسسة،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2008-2009،ص53.

المبحث الثاني: أساسيات الأداء المالي

يحض الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين .لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية .ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات .حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا. يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي، أهدافه ومعايير ومؤشرات قياسه وأهمية الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء والأداء المالي

أولا:تعريف الأداء

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتناولة للأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد للأداء.

يعرف الأداء أنه" نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها عن العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط و الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها"[1]

ويقصد بالأداء بصفة عامة درجة النجاح التي تحققها المؤسسة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقا ويرى سيد مصطفى الأداء على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة وفاعلية .وحسب هذا

التعريف نجد أن الأداء يعني تأدية أو القيام بعمل وجهد أو نشاط من طرف فرد أو فريق أو مؤسسة من أجل تحقيق هدف معين .حيث يتم الحكم عليه في الأخير بأنه جيد ،كفئ ،أمثل.

ثانيا:تعريف الأداء المالي

الأداء المالي من أكثر ميادين استخداما وقدما لقياس أداء، وفيما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه

1علاء فرحان طالب،الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي،دار صفاء ،عمان، 2011 ، ص64

- الأداء المالي هو" الـــحكم على النشاط الذي يتـــعلق بالحـــصول علـــى الأمـــــوال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة .[2]

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية[1]:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو الشركة في إنتاج السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصارف العامة.

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه" وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات الموجدات، المطلوبات، وصافي الثروة ".[2]

المطلب الثاني:أنواع ومعايير الأداء المالي.

1. أنواع تقييم الأداء المالي:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي احدي وسائل الادارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الاهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها [3]،وعليه فأن عملية تقييم الأداء لا ينظر اليها بصورة مجردة وإنما ضمن اطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية ،وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الاداء:[4]

1. تقييم الأداء المخطط
2. تقييم الأداء الفعلي

2علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجية للمصارف، ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص،67

1دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 42.

2محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان،2009 ، ص45

3محمد فهمي حسن ووجيه عبد الرسول العلي، المشكلات التطبيقية لقياس الانتاجية وطرق معالجتها، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية،جامعة بغداد،العدد3،1980،ص109.بغداد،العدد3،1980،ص109.

4مجيد محمود الكرخي،تقويم الاداء باستخدام النسب،عمان،دار المناهج 2006،ص 43.

3. تقييم الأداء المعياري
4. تقييم الأداء العام(الشامل)

1. تقييم الأداء المخطط :

يقصد بهذا النوع تقييم أداء المؤسسة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتوصل أليها والسياسات المخطط لها ،و يعتبر من أهم المهام التي تتعلق بتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي تسير عليها المؤسسة في المستقبل لمعرفة الاحتياجات المالية له سواء قصيرة أو طويلة الأمد[1].

2. تقييم الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلا لها تتمكن المؤسسة من تقييم كفاءتها وفعاليتها. والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي: ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد تقييمه.

ويتمثل تقييم الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة [2].

مما سبق يتضح أن عملية تقييم لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات. ففي هذا المقام نشير إلى وجود فرق بين المعيار والمؤشر فالأول يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية تقييم الأداء أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات فتقييم الأداء المالي مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه[3].

3. تقييم الأداء المعياري:

عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه فعليا مع القيم المعيارية، وذلك عن طريق مقارنة جميع أنشطة المؤسسة

1- 2مجيد محمود الكرخي،نفس المرجع السابق،ص43

3 P. Conso et F. Hemici, Brigitte Dariath controle de gestion Dunod, Paris, 2000 .P.124.

من (أنتاج و مبيعات والأرباح...الخ.) ، المحققة خلال الدورة مع تلك التي تم تسطيرها من قبل أدارة المؤسسة من أجل ان تكون مقياسا للحكم علي النتائج الفعلية فيما ان كانت مرضية ام لا.

ذلك بوضع حدود معيارية في مجال قدرات وإمكانيات الانتاجية للمؤسسة ،من خلال مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية.

4. تقييم الأداء العام(الشامل):

يقصد به تقييم الأداء عام وشامل لجميع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية عن طريق استخدام مؤشرات والنسب

في عملية القياس والتقويم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق اعطاء اوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير الي مستوي الذي تراه الادارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الانتاج عليا علي بقية الفعاليات أو تعطي ربحية المشروع هذه أو عائد الاستثمار ...الخ وباستخدام هذه ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل الي درجة التقويم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية.[1]

2. معايير الأداء المالي.

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وتوضع ما يلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب.

1. المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية والتاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة، ومقارنتها مع نتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ[2].

2. المعايير القطاعية (الصناعية):

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات، لكن يعاب عليها عدم الدقة بسب التفاوت وحجم طبيعة الأنشطة[3].

1مجيد محمود الكرخي،نفس المرجع السابق،ص45

2عدنان تايعة النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2008، ص 102.

3علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 14.

وهذه المعايير تعتمد على مؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، أي وضع مؤشرات ومعايير أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة.

3. المعايير المطلقة:

وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول معايير المطلقة في التحليل المالي، إلا أن هناك بعض النسب المالية التي تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول[1].

4. المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجية والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات الصحيحة لها[2].

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح المؤسسة وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات....معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق الأهداف وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية من أجل أن يكون المعيار ذا دلالة ومقياس صادق لمدى فعالية استخدام موارد المؤسسة.

تقدم النسب المالية والتوازنات المالية معلومات عن المؤسسة في تقييم سلوكيات الإدارة ومهارتها ومراكز الربحية كون أن قيمها النسبية تعد إلى أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المحاسبية التي هي الأخرى غنية بالأحداث ذات القيمة الاقتصادية التي تعزز من ثقة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي.

1. تعريف النسب المالية:

يمكن أن تعرف النسب المالية كما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها " علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عن نقطة زمنية معينة"[3].

1طالب علاء فرحان، إيمان الشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجية للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص74.

2نفس المرجع، ص 14.

وعموما مما سبق يمكن إعطاء تعريف عام للنسب المالية على انها تقيس بشكل عام علاقة بين رقمين، بسط ومقام وتكون هذه العلاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للمؤسسة.

2. مزايا النسب المالية:

يعطي مجال تطبيق النسب بإمكانيات واسعة جدا وبصفة عامة فإن النسب تعتبر أدوات قياس فعاليات مؤسسة إن المنفعة العملية للنسب معترف بها في المجالات التالية:[1]

- ✓ مجموعة النسب المختارة والتي تمثل عملا تركيبيا لمختلف أوجه ظروف سير وتطوير المؤسسة؛
- ✓ عن اللجوء إلى النسب يعتبر ذو منفعة للإشارة إلى بعض الارتباطات الهامة والتي لا يمكن الإحساس بها خلال فحص المعطيات المطلقة؛
- ✓ متابعة نتائج المؤسسة فترة تدوم عدة سنوات تتم عن طريق استعمال النسب، والتي تسمح في نفس الوقت تركيز المعطيات وجعلها نسبة وبالتالي تبسط بصفة كبرى الحكم عن التطورات التي تتم على مستوى المؤسسة؛
- ✓ تعتبر النسب أداة غير قابلة للتعويض، وذلك الهدف القيام بمقارنات فيما بينها المؤسسات إلى مستوى المنظومة المهنية وقطاعات الأنشطة.

هذه النسب تسمح خاصة بتحديد نشاط المؤسسة في إطار المحيط القطاعي، الوطني أو الدولي. يمكن استعمال النسب كقيم مرجعية أو كمعايير إلى شرط استعمالها نجد عندما يتم تأويلها إحصائيا.

3. نقاط الضعف للنسب المالية:

للنسب المالية مجموعة من العيوب يمكن أن نذكر منها كما يلي[2]:

- ✓ تعبر عن علاقة بين الظواهر في حالة السكون، أي يقوم اقفال المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين؛
- ✓ بعضها تعالج في شكل إجمالي وغالبا ما تكون مطلقة، لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخها واستحقاقها؛

3عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوي العميقة للنشر والتوزيع عمان، بدون سنة نشر، ص 38.

1عمر بوخزاز، مبادئ المحاسبة التحليلية تسير متعدد، مطبعة أمزيان، الجزائر، 1998، ص ص37، 38.

2عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 123.

- ✓ تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية، على نتيجة التحليل فما يعتبر أصلا متداولها يعتبره البعض الآخر أصلا نسبة ثابت، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين من ميزانية واحدة؛
- ✓ المعالجة المحاسبية لأي بند، يؤثر على الأرباح والخسائر، من الممكن أن تغير النتائج، كما يحدث في تغيير معدلات؛
- ✓ لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا اقترنت بنسب معيارية حيث تساعد الأخيرة في تقييم مركز الشركة؛
- ✓ يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها هي القرار الاقتصادي الرئيسي؛
- ✓ تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرصة مضلل.

خلاصة الفصل

المراجعة الداخلية عرفت تطورات لوصولها لما هي عليه الآن فهي ت ەتم بفحص الدفاتر والسجلات وكذلك حماية اصول المؤسسة بل وأصبحت ابعد من ذلك عن طريق تقديم اقتراحات وتوصيات حول النجاح الذي تحققه المؤسسة، كما أن تقييم الأداء المالي يمكن من تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة، بحيث يتم اتخاذ القرا رات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني:أهمية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

تمهيد:

تعطي المؤسسات اهتماما بالغا للأهداف المالية، فهذه الأخيرة تحكمها عدة مظاهر لعل من أهمها الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسات قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها من جهة، و وجود ضرورة الحصول على العـــوائد القصـــوى وضمان استمرار المؤسسة ونموها وتطورها من جهة أخرى ، كما أن القوائم التي تحضرها المؤسسة تعتبر المرآة التى تعكس مختلف الحوادث التي جرت في المؤسسة، وهذا يبرز دور الذي تلعبه المراجعة الداخلية كوسيلة ناجعة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

وحتى نتمكن من الإحاطة بآليات تحسين الأداء المالي و إبراز دور المراجعة الداخلية في ذلك تطرقنا من خلال هذا الفصل تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة الداخلية عن طريق تقييم المخطط والفعلي وبعد ذلك مقارنتهم لنحصل علي التقييم المعياري،أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى المراجعة الداخلية وأثرها في تحسين الأداء المالي وذلك من خلال هدفي المراجعة الداخلية الحماية والبناء.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة الداخلية

ان الأداء المالي بشكل عام هو تقويم أداء المؤسسة من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وأيضا في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيهه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء المنافسة.

المطلب الأول:تقييم الاداء المخطط.

و يتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول للأهداف المسطرة ، و ذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية و هذا وفق فترات زمنية دورية ، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية ، ربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى بهدف إظهار الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع من ثلاث الى خمس سنوات ، وهذا تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها؛

ومن اجل ان يكون التخطيط فعالا يجب مراعات مجموعة من العوامل التي قد تؤثر فيه وهي[1]:

1. الخطة التنظيمية؛
2. النظام المحاسبي؛
3. مستوي الأداء؛
4. كفاءة الأفراد.

أولا:الخطة التنظيمية:تعتبر أحد الوسائل الأساسية التي تستطيع من خلالها ترجمة السلوك التسييرية للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كان يحوى قرارات استراتيجية ،فنية ،او تكتيكية لذلك يمكن أن ننظر الي هذه الوسيلة بعمق من خلال ابراز فيها الامكانيات المادية والبشرية الممكنة من تحقيق ما تصبوا اليه المؤسسة.

1 صديقي مسعود،دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية،الملتقي الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،الجزائر، افريل2003،ص،81

ثانيا: النظام المحاسبي: يجب ان يحتوي نظام المحاسبي علي نظام رقابي داخلي فعال يتكفل بتحقيق الخطط الموضوعة بدقة.

ثالثا: مستوي الأداء: أن مستويات الأداء تؤثر علي خطط الموضوعة وعلي كفاءة العمليات المنجزة حيث تمد الإجراءات الموضوعة كل الخطوات التى تضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها ،وذلك من خلال تقسيم الواجبات والمسؤوليات من أجل بلوغ الى أعلى مستويات الأداء.

رابعا: كفاءة الإفراد: لا يعتمد تنفيذ الخطط علي تنظيم أداري ومحاسبي سليم فقط ،بل كذلك يجب أن يتوفر مجموعة من الافراد الاكفاء الذين يقومون بأدوارهم وذلك عن طريق تكوين والتدريب الجيد للموظفين الذين يقومون بتنفيذ الخطط الموضوعة بطريقة اقتصادية وفعالية.

المطلب الثاني : تقييم الاداء الفعلي.

ويقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف علة الإختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية ، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ودراسة تطورا عبر عدة فترات وعلى ضوء ما تكشفه المعايير النسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة ، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضا ؛

ومن بين مصادر البيانات والمعلومات نجد القوائم المالية والتي يمكن تحديد مفهومها علي النحو التالي:

1. مفهوم القوائم المالية.

توجد مجموعة من التعاريف نذكر منها التالي:

تعرف"القوائم المالية هي أداة لتوصيل النتائج القياس والنشاط المحاسبية ولتحقيق أهداف ولتحقيق أهداف المحاسبية المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة"[1]

1 يحي أحمد مصطفي قللي ، أساسيات المحاسبة الإدارية ، اتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، 2003،ص 17.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن القوائم المالية هي المرآة التي تعكس نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وإمكانية توصيل النتائج المحققة للعديد من أطراف مستفيدة من تلك القوائم المالية.

2. محتوى القوائم المالية.

بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق فالمؤسسات مطالبة بتقديم خمسة كشوف مالية هي:

1-قائمة الميزانية:

تعرف الميزانية بأنها "القائمة التي تصور المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، أي هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه"

وتعتبر قائمة المركز المالي الوسيلة المحاسبية لبيان المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة،عادة نهاية الفترة المالية"

"وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو تجاه الغير."[1]

2-حساب النتائج:

يعرف حساب النتائج على أنه "بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية(الربح أو الخسارة) "[2]

1 عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009

2 أوسرير منور، مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009.

3-جدول تدفقات الخزينة:

يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها،وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية(الإدارة العليا) تتخذ على ضوئه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، بهدف إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة".[1]

4- جدول تغيرات رؤوس الأموال:

يعتبر النظام المحاسبي المالي أن رؤوس الأموال الخاصة هي الفرق بين أصول و خصوم المؤسسة على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر ان رؤوس الأموال الخاصة جزء من الخصوم [2]، ويشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

5-ملحق الكشوف المالية:

الملحق هو "وثيقة تلخيص تعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتم إعداده كلما اقتضت الحاجة أليه لتوفيره المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات."[4]

تحتوي الملحق على معلومات إضافية تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية الشاملة، ويتكون الملحق من وثائق شاملة أخرى (الحسابات السنوية، جدول التمويل) وثائق

1نصر الدين بن النذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009.

2لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية، الجزائر، ص 7

3 معتصم دحو ، افاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009.

4 النظام المحاسبي المالي،، الجزائر،Les pages bleues2008 ، ص71.

اجتماعية (جدول تخصيص النتيجة ، جرد القيم المتداولة,...الخ) ، وثائق أخرى (كتقرير التسيير الميزانية ألاجتماعية ،الحسابات المجمعة[1]، كما يحتوى الملحق على شرح القواعد والمبـــادئ المحاسبية (كطريقة تقييم المخزون، طرق الاهتلاك، عمليات قرض الإيجار).

وليتمكن المراجع الداخلي من تقييم الأداء المالي يستعين بـــ النسب المالية ومؤشرات مالية من أجل استخدامها بواسطة متخذي القرار ، والتي تـــعيـــنهم في الحـــكم على أداء المؤسسات و توقع الأداء في المستقبل.

1. مفهوم النسب المالية :

تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى [2]، كما تعطي النسبة معلومة قابلة للاستعمال في التحليل المالي، وتزود المؤسسة بقيم مختلف المؤشرات كالمردودية، والاستقلالية المالية.....الخ. [3]

تبرز أهمية النسب المالية في كون تلك الأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي، مما يستدعي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون.

بتعبير أدق تؤدي النسب إلى تحديد الأثر المستقل لحجم الأرقام الحسابية التي تحققها المؤسسات ذات الأحجام المتباينة[4]، فقد تكون الأرقام المحققة كبيرة في المؤسسات الضخمة ، لكن النسب المالية ضعيفة والعكس قد يحدث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز النسب المالية الجيدة بالوضوح والدلالة وقابليتها للمقارنة بالنسب المالية السابقة أو النسب النمطية إضافة إلى كونها قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة في المؤسسة زيادة على ذلك يستدعى التحليل الجيد أن تكون النسب قادرة على سد الاحتياجات من المعلومات اللازمة للتحليل.

---

1 Pierre Conso et Farouk Hemici , Gestion financiere de l'entreprise, Paris : Dunod ,1999,p 156.

2 صادق الحسيني , التحليل المالي و المحاسبي , عمان ، دار مجد لاوي للنشر , 1998 , ص 227.

3 Patrice Vizzavona ,Gestion Finaaciere , 9eme edition ;Alger :Berti Editin,1999,p51.

4صادق الحسيني, نفس المرجع السابق,ص228.

وقد شهد مجال استخدام النسب في التحليل المالي تطورا تمثل في انتقاء النسب الجيدة بالاعتماد على الخاصيتين التاليتين: [1]

1-القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال وقوع أحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.

2-قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة واحدة عن عدة نسب عند تقييم مجال محدد من الأداء، بشرط أن يتحقق الغرض نفسه.

تبقى النسب المالية رغم هذا الانتقاء كثيرة ومتشعبة، لذا جرى تقسيمها إلى عدة مجموعات تبعا لأهداف التحليل، وسنقتصر بدورنا على أهم النسب المتعارف عليها في التحليل المالي.

تحليل النسب المالية لتقييم الأداء المالي.

لقد صنفت النسب المالية وفقا لنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية هي:[2]

1. النسب الهيكلية
2. نسب المديونية
3. نسب المردودية
4. نسب السيولةـــ

1 صادق الحسيني, نفس المرجع السابق,ص228.

2 الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق، 2000 ،ص45.

1. النسب الهيكلية:

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية (وكذلك) للمؤسسة عل المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة ألاستثمار وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.

1-1نسب التمويل الدائم:

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

- فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن.
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن، لأن الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة .
- إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر و هذا يدل على أن الأموال الدائمة = الأصول الثابتة وبالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الإستغلال.

1-2 نسبة التمويل الذاتي:

تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

نسبة التمويل الذاتي تعطي مدى تغطية المؤسسة لاستثمارها بأموالها الخاصة.

- ✓ إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد؛
- ✓ إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

2. نسب المديونية :

وهي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

2-1 ــ نسبة الاستقلالية المالية : لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5، أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50 % من مجموع الخصوم وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من 50 % من الديون .

2-2 ــ نسبة قابلية التسديد: تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- ✓ إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها؛
- ✓ إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعا ، منطقيا أنها أقل من الواحد) معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50 % من مجموع أصولها و بالتالي فإن أكثر من 50 % من أصول المؤسسة ممولة بالديون .

3. نسب السيولة (نسب الخزينة):

هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى وتتمثل في:

3-1 ــ نسبة السيولة العامة:

وتسمى سيولة رأس مال العامل و تبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ استحقاق وتعطى هذه العلاقة:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

- ✓ يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها وتحقيق رأسمال عامل موجب؛
- ✓ أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأسمال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

3-2 ــ نسبة السيولة المخفضة ، المختصرة :

وتسمى السيولة المختصرة وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{أصول المتداولة – المخزون}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

3-3 ــ نسبة السيولة الحالية:

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل و تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

وحدودها بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

3-4 ــ نسبة سيولة الأصول:

تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 وحتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا و تعطى بالعلاقة:
فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحول إلى نقدية في المدى القصير وبالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على مدى طويل.

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

4. ــ نسب المردودية :

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية ، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة ، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والدفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

4-1 ــ نسبة المرد ودية المالية:

تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد

على الأصول الخاضعة وتعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{الأموال الخاصة}}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

4-2 ــ نسبة المردودية الاقتصادية:

تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{مجموعة الأصول}}$$

4-3 ــ نسبة المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة ، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي " x" دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$$

المطلب الثالث:تقييم الاداء المعياري.

يتم مقارنة الأداء المحقق أو الفعلي مع المخطط لتحديد الإنحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها و يجب أن تركز الرقابة على الانحرافات البيانات والمعلومات المتاحة عن الاهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط

وبعد مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط سنصل إلى احد الاحتمالات التالية:

1 -أن يكون الأداء الفعلي متوافقا مع المخطط وهذا يعني عدم وجود أي انحرافات؛

2 -أن يكون الأداء يفوق المعياري أي أن الانحراف ايجابي؛

3 -أن يكون الأداء غير جيد وهذا يعني أن هناك انحرافا سلبيا.

إذا كان الأداء سلبيا فهنا ينبغي البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك الانحراف في الأداء الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

وهنا يتم اتخاذ قرار تصحيحي فيما إذا كانت هناك انحرافات سلبية من اجل تصحيح هذه الانحرافات ولذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء بهدف للتعرف على مدى تحقيق المؤسسة للأهداف الموضوعة لها، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلا.

بعد انتهاء المراجع الداخلي من هذه العمليات يقوم بإعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص والتقييم ويمكن تعريفه علي أنه "عرض لمعلومات جديدة أو تحليلا لقرارات اتخذ في الماضي أو توصية باتخاذ قرار مستقبلا".[1]

نلاحظ مدى الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في مساعد ة الإدارة من أجل اتخاذ تدابير وقرارات صائبة والتقليل من احتمال خطئها كما يساعد على متابعة القرارات والإجراءات المتخذة من قبل ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها، وبالتالي مدى ملائمة السياسات المنتهجة لبلوغ هذه الأهداف، كما يجب أن تتوفر في هذه التقارير الموضوعية والوضوح، وتكون محد دة وبناءة و تعد في الوقت المناسب إذ يشمل التقرير عادة على نطاق ونتائج عملية المراجعة، كما يجب أن يتضمن رأي المراجع ويجب أن يتضمن التقرير توصيات المراجع بشأن التحسينات الممكنة مع ذكر الجوانب المرضية في الأداء المالي و أي إجراءات تصحيحية لازمة، كما قد يتضمن التقرير وجهة نظر الجهة محل المراجعة في النتائج والتوصيات ويجب مراجعة التقرير عن طريق المشرف على قسم المراجعة الداخلية قبل إصداره بصورته النهائية.

من خلال التقرير فان المراجع الداخلي يسعى الي:[2]

1 مؤيد راضي ،عسلان فلاح المطارية،تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2006،ص293.

2 شدري معمر سعاد،نفس المرجع السابق،ص163.

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عمليات المراجعة، والتغير الأفضل؛
- عكس مجهودات ادارة المراجعة الداخلية الى الادارة العليا، التأثير علي عملية اتخاذ القرارات؛
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء المراجعة الداخلية؛
- ابداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير اجراءات العمل ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها؛
- و لا بد أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي الفحص الذي قام به في مجال القوائم المالية ورأيه المهني أو عدم ابداء لرأيه مع ذكر الاسباب التي أدت الي ذلك.

ومن اهم خصائص تقرير مراجع الداخلي ما يلي:

1. المنفعة؛
2. الشكل الملائم؛
3. محدد الهوية؛
4. الثبات.

أولا/المنفعة: يجب أن يكون التقرير قد تم تصميمه للغرض الذي أعد من أجله في تحديد اهداف ،ولابد أن يحتوي علي المعلومات واضحة مختصرة مفيدة من سهولة أتخاذ القرارات.

ثانيا/ الشكل الملائم: يجب أن يكون للتقرير شكل محدد و واضح لكي يسهل قراءته وفهم محتواه من المعلومات.

ثالثا/محدد الهوية: لا بد ان يشتمل التقرير علي معلومات أساسية تحدد هويته مثل: العناوين، ارقام الصفحات،...

رابعا/ الثبات: عند اعداد التقرير يعتمد ذلك علي الثبات وتتم كتابة التقرير من خلال ثلاث مراحل التالية:

1 –جمع الحقائق و المعلومات النظام:ويقصد به اخذ نظرة شاملة عن نواحي نظام المحاسبي داخل المؤسسة ، وكذلك العمليات التشغيلية التي يعتمد عليها في جمع المعلومات المحاسبية.

2 –فحص النظام: وتعني هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام امحاسبي والتحقق من أن تشغيله يتم وفقا لما محدد مسبقاً وذلك يتم بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام وذلك بمراعاة التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.

3 –تقييم النظام: وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقيم أنظم المحاسبي فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به يصبح المراجع الداخلي في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية وكفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم يتم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام وأجاد العثرات والثغرات وأوجه القصور والنقص فيه.

شكل رقم (3):يوضح مكونات النظام

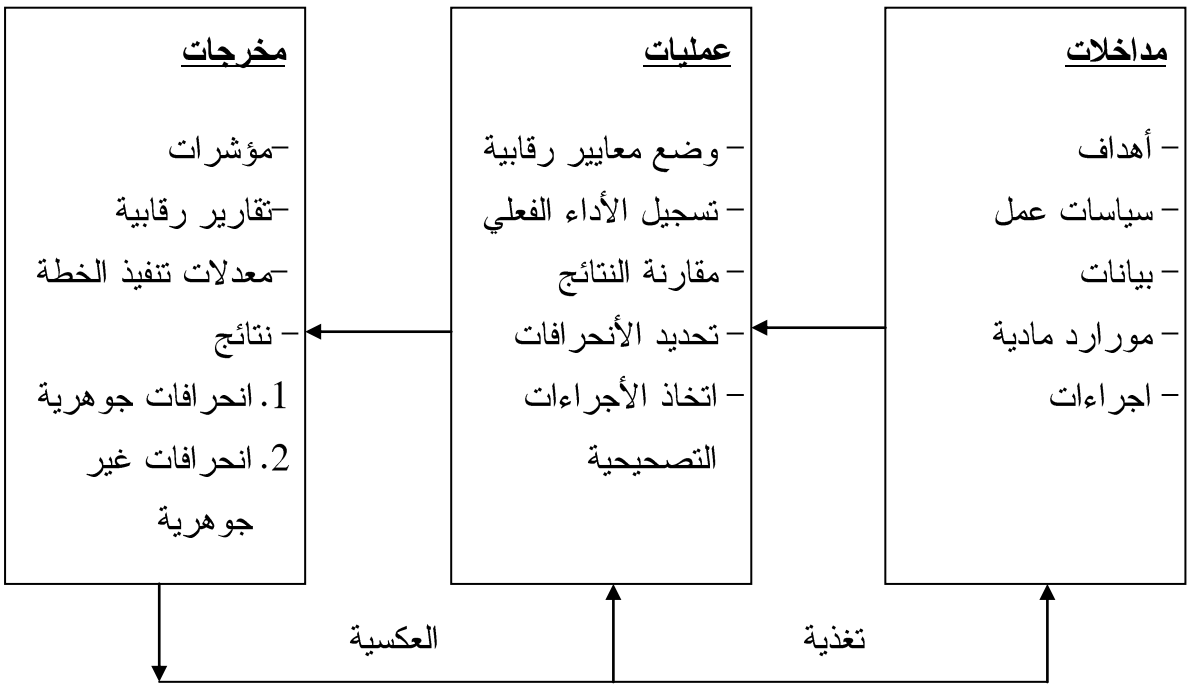

المصدر: ناصر دادي عدون،مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية،دار المحمدية العامة،الجزائر، 2004 ،ص13 .

- المدخلات :تتمثل في عناصر المحيط(عوامل الإنتاج)، التي تدخل لتستعمل في النظام و تؤثر عليه وتعرف بمدخلات المتغيرات.
- العمليات :يتمثل في معايير الرقابية والإجراءات التصحيحية التى يتم مزجها بالعناصر الداخلية للنظام وتحويلها إلى مخرجات.
- المخرجات :وهو ما يخرجه النظام نتيجة حركته أو نشاطه .

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية وأثرها في تحسين الأداء المالي.

لكي تكون عملية تحسين الأداء المالي ذات اهمية يجب علي المؤسسة تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية وهذا ما تتكفل به المراجعة الداخلية عن طريق حماية والبناء والتطوير.

المطلب الأول :المراجعة الداخلية عن طريق الحماية.

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقا لكل من:

- التأكد من الموائمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات؛
- حماية أصول المؤسسة؛
- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة.

اولا: التأكد من الموائمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات.

عند وضع المؤسسة لأهدافها التى تسعي لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسيات والإجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذلك تحديد الجيد للخطط من اجل بلوغ اهداف المرجوة.

ثانيا: حماية أصول المؤسسة.

تحتوي اصول المؤسسة علي استثماراتها التى تساعدها في عملية الإنتاج (المباني ،المحزونات ،معدات وأدوات،...الخ) ،ويهدف نظام الرقابة الداخلي الي المحافظة علي ممتلكات المؤسسة و الي الحفاظ علي سلامة تلك الاصول المادية.

ثالثا:التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة.

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس توقيت الحصول ومدى تمثيلها للواقع.[1]

المطلب الثاني:المراجعة الداخلية عن طريق البناء:

تمثل المراجعة الداخلية على انها وظيفة رقابية علاجية و إرشادية إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سلمية وفعالة وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص ومراجعة و تتبع وتحديد و تحليل النتائج الإيجابية والسلبية، و وضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوى والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، وبالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المراجع الداخلي[1] بـــ:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات و الخطط الموضوعة؛
- التحقق من حماية الأصول؛

[1] عبد الله خالد أمين، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الأردن، 2007 ، ص43.

[1] فتحي رزق،وآخرون،الرقابة والمراجعة الداخلية ،دار الجديد ،الإسكندرية،2000 ،ص46

- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي؛

كما يمكن أن نقسمها بحسب ما يصبوا المراجع الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة:

- مدخل المراجعة الداخلية مدى الالتزام؛
- مدخل المراجعة الداخلية العمليات.

أ- مدخل المراجعة الداخلية مدى الالتزام:

تهدف (المراجع) عملية المراجعة من هذا المدخل إلى التحقق إذا كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة، قد التزموا بنص الأوامر والتعليمات الصادرة عن الإدارة العليا واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم، وتتم هذه المراجعة من خلال ثلاث مستويات هي[2]:

أ.1 - مستوى التحقق:

بموجب هذا المستوى يبحث المراجع عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يراجعها، ويحرص المراجع هنا على جمع معلومات من أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل:

- شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك؛
- رسائل و أجوبة المدينين والدائنين؛
- إعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين.

أ.2 - مستوى المراجعة المستندية:

يعتمد المراجع في هذا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجبات الإتباع في المعاملات والعمليات، وبموجب هذا المستوى لا يفحص المراجع أكثر من السجلات والدفاتر والوثائق.

أ.3 - مستوى مراجعة النظم:

يركز المراجع وفقا لهذا المستوى على النظام نفسه، فيأخذ كل نظام على حدى، ويفحصه ويقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، وذلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله وأنها لا تتعارض في الأهداف.

[2] نفس المرجع السابق،ونفس الصفحة.

ب- مدخل مراجعة العمليات:

يسعى المراجع في مراجعته للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاية العمليات وفعالية السياسات والإجراءات و وسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات.

وبشكل أساسي فإن هذه المراجعة تشتمل على فحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يتبع المراجع الداخلي في مراجعة العمليات مستويين لتحقيق غايات المراجعة و هما[1]:

ب.1 -المستوى التنظيمي:

يركز المراجع الداخلي في هذا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث يخضع جميع عملياتها وأنشطتها لمراجعته وتحليله وتقييمه، ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وأساليب وإجراءات هذه الوحدة، ولكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

ب.2 -المستوى الوظيفي:

يتبع المراجع الداخلي في هذا المستوى العملية أو النشاط محل المراجعة من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، وحتى وإن اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة، فالعمليات كثيرا ما تشترك في إنجازها أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المراجع أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها في مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات الشراء البيع وإصدار الأوراق المالية.

[1] فتحي رزق،وآخرون،نفس المرجع السابق،ص46.

خلاصة الفصل

حتي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية تسييرها،كان لا بد عليها من القيام بعملية تقييم وتحسين أدائها المالي،وذلك باستخدام المراجعة الداخلية التي تصهر علي حماية اصولها وترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة وفعالية ،ومن اجل بلوغ الأهداف المسطرة ومحددة يتوجب علي المؤسسة ان تستخدم معايير ومؤشرات المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية مما يتوجب عليها تحقيق أربعة مراحل ،وهي:

- جمع المعلومات الضرورية من أجل تخطيط؛
- قياس الأداء الفعلي؛
- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوبة فيها؛
- دراسة الانحرافات والفروقات وإصدار الاحكام التصحيحية.

كل هذا من أجل ضمان تحقيق خصائص وميزات النمو والتوسع والاستمرارية للمؤسسة الاقتصادية

الفصل الثالث: مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة حدود سليم.

تمهيد

بعد الدراسة النظرية وفي اطار تدعيم الجانب النظري الذي تعرفنا من خلاله على ال مراجعة الداخلية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وبعد التطرق للمفاهيم الأساسية حول المراجعة الداخلية ومختلف أبعادها في المؤسسة سوف نقوم بإسقاط تلك المفاهيم علي مؤسسة حدود سليم وذلك لتكونحقلا لدراسة الميدانية هذه من خلال دراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي.

ولذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي على النحو التالي:

المبحث الأول :تقديم عام للمؤسسة؛

المبحث الثاني :أدوات جمع البيانات والوسائل المستعملة؛

المبحث الثالث :تحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة(حدود سليم)

سنتطرق في هذا المبحث الي تقديم المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة حدود سليم في المطلب الأول كما سنتطرق الي تحديد اهداف المؤسسة في المطلب الثاني أما في المطلب الثالث دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة و تاريخها

مؤسسة حدود سليم لإنتاج و تصدير التمور،تطمح إلى تطوير مختلف مهام مصالحها من أجل تحقيق الهدف المسطر من قبل المؤسسة، وقد اخترنا مصلحة المحاسبة والمالية كفضاء للدراسة.

أنشئت مؤسسة حدود سليم لإنتاج وتصدير التمور سنة 1990 ،وهي مؤسسة ذات شخص الوحيد برأس مال قدره:160000000دج ،تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب: 3200م2 بنسبة80% مغطاة من المساحة الاجمالية حيث تقوم هذه المؤسسة بنشاط الانتاج و تكييف وتصدير التمور خلال فترة النشاط العام 10 أشهر خلال السنة وذالك بطاقة انتاجية 2500طن*

* محمد بن صغير رئيس قسم موارد البشرية

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة

1. أهداف المؤسسة:

تتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي:

- تحقيق الربح.
- تلبية رغبات الأفراد والمجتمع والقضاء على الندرة.
- تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل.
- المحافظة على حصتها في السوق.
- ضمان مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- حداثة التسيير بإدخال أنظمة الإعلام الآلي وشبكة الإنترنيت.
- الحفاظ ورفع من مكانة وشهرة الشركة.

وكلها تهدف إلى تحقيق إطار المنافسة والنوعية والجودة في السوق الداخلية والخارجية.

المطلب الثالث:هيكل تنظيم المؤسسة

تتكون المؤسسة من الاقسام و لكل قسم مهام معينة تقوم بها.

- الإدارة
- قسم المحاسبة
- قسم التسويق
- قسم المالية
- قسم الجودة
- قسم الموارد البشرية
- مدير الانتاج
- الصيانة

أولا:الإدارة للمؤسسة.

يأخذ المدير الدور الأكبر والمهم في تسيير المؤسسة يساهم في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة للمؤسسة والتسيير الحسن للعمل والعمال لتحقيق الأهداف المسطرة والتنسيق بين مختلف المصالح.

ثانيا:المحاسبة.

-ضمان مسك منتظم للمحاسبة والجباية القانونية وفي التاريخ المحدد؛

-إعداد وتحليل الميزانية السنوية في الآجال الشرعية.

ثالثا:التسويق.

تقوم هذه الوحدة بدور حيوي وكبير حيث تقوم بالسهر على السير الحسن للعمليات التجارية وتقديم كافة التسهيلات وكذلك حل المشاكل المستعصية عن مصلحة التجارة وأهم ما تقوم به:

- تدبير ومراقبة كل عمليات البيع والصفقات؛
- إعطاء الحلول الممكنة؛
- توفير الجو الملائم من أجل السير الحسن لكافة عمليات البيع.

رابعا:التمويل.

لها دور فعال فهي تقيم الوضع المالي للمؤسسة ومراقبة الأموال المتدفقة منها وأليها من أهم اختصاصاتها نذكر:

-ضمان تسيير مالي أمثل؛

-إعداد مخططات تمويل الهؤسسة؛

-تتبع تطورات الخزينة وديون الهؤسسة؛

-تقدير التمويل اللازم؛

-مسؤولية تحصيل حقوق الشركة وتسديد ديونها.

خامسا:الجودة.

السهر الجيد علي تطوير الجودة و النوعية من اجل محافظة علي مكانتها في السوق.

سادسا:الموارد البشرية.

تقوم بتسيير ومعالجة الأجور ومراقبة العمال (الحضور،الغيابات).

سابعا:المدير الانتاج.

تسهر على السير الحسن للسلسلة الإنتاجية انطلاقا من المادة الأولية حتى المادة النهائية، مراقبة النوعية والكمية للمنتجات وتسلم البضاعة للزبائن.

ثامنا:الصيانة.

تقوم بصيانة مختلف الأجهزة والآلات الإنتاجية ووضعها في أحسن الحالات وتغيير قطع الغيار التالفة.

المبحث الثاني :تحديد منهج الدراسة وأدوات البحث المستعملة

نتناول في هذا البحث تحديد المنهج العلمي المناسب لدراستنا الميدانية وفقا لطبيعة موضوع بحثنا، كما سوف نحدد الأدوات المستعملة والمساعدة على إتباع منهج الدراسة المختار.

المطلب الأول :تحديد منهج الدراسة والوسائل الإحصائية المستعملة

أولا :تحديد منهج الدراسة

يمثل المنهج في الدراسة الميدانية، الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، وباعتبار البحث

يدور حول دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية، بمعنى أوضح تحديدا ما إذا كان هناك أهمية وفاعلية للمراجعة الداخلية وأثرها على تحسين الأداء المالي وهذا من خلال مرحلة الفحص والتحقيق وإعداد التقرير.

لذلك سوف نعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها ومن ثم تحديد النتائج المتوصل إليها.

ثانياً : الوسائل الإحصائية المستعملة

استخدمنا في تحليل بيانات البحث الوسائل الإحصائية التالية:

النسب المئوية :لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين اختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان.

وهذا بالاستعانة ببرنامج**(EXCEL)**.

المطلب الثاني :أدوات جمع البيانات

1-الإستبيان:

يعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، حيث هذه الأداة كوسيلة بحث للكشف عن آراء ومواقف العاملين عن المراجعة الداخلية ، وعن علاقتهم بأداء المؤسسة، وهو موجه للرؤساء

وللمرؤوسين، وتم حصر أبعاد معينة بهدف للتأكد من صحة فرضياتنا وهذا من خلال الأسئلة المطروحة في الاستبيان.

2-المقابلة:

بغرض الحصول على معلومات حول نشاط المؤسسة بصفة عامة، ونشاطات وأساليب تقييم الإستعمال للموارد المتبعة في المؤسسة بصفة خاصة، قمنا بإجراء مقابلة مع رؤساء بعض الاقسام في المؤسسة تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة، ودارت حول نشاط ومهام كل مصلحة ومدى تقييمها من طرف مسيريها وعن علاقتها بالمصالح الأخرى،وعلاقات أفرادها فيما بينهم والرقابة، بغرض الاستفادة من هذه المعلومات عند القيام بتفسير نتائج البحث كما قمنا بمقابلة بعض المرؤوسين بغرض الحصول على معلومات حول درجة الانضباط والإهتمام عند أداء المهام المسندة إليهم، ومن جهة أخرى مدى عنايتهم وإحساسهم بالمسؤولية تجاه المؤسسة ونظرتهم لها، والظروف التي يمارسون فيها مهامهم.

3-الملاحظة:

استخدم في هذا البحث الملاحظة المباشرة بغرض التأكد من فرضيات البحث، وتشخيص وضع المؤسسة

محل الدراسة، وكذا الحصول على المعلومات التي لم يتم التمكن من الحصول عليها من الإستبيان مباشرة، أو لتوضيح عناصر لم يتم التطرق لها بالتفصيل في الإستبيان، وغيرها من العناصر التي يستطيع الباحث الحصول عليها من خلال الملاحظة المباشرة أو أثناء إجراء المقابلات وتوزيع الاستمارات.

المطلب الثالث : استمارة الاستبيان والعينة المقصودة المختارة للدراسة

أولاً : العينة المقصودة بالدراسة

استهدف الاستبيان نوعين من الفئات فئة الرؤساء وفئة المرؤوسين حيث اقتصرت الدراسة على المؤسسة حدود سليم لإنتاج وتصدير التمور.

ثانياً : الحدود الزمانية والمكانية للاستبيان

اشتمل الإستبيان والمقابلة على المؤسسة حدود سليم بطولقة ولاية بسكرة أما زمنيا فقد كان في سنة **2013**

ثالثاً : جمع استمارات الاستبيان

بعد عملية توزيع الاستبيان في المؤسسة، قمنا بعملية تجميع نتائج الاستبيان والتي هي أهم خطوة في الوصول إلى نتائج عملية تفيدنا في إثراء موضوع البحث، وقد كانت عملية تجميع وتحليل الاستبيان وفق جداول ويتم تحليلها إحصائيا، باستخدام التكرارات والنسب، وبالاستعانة ببونامج**EXCEL**

المبحث الثالث :تحليل وتفسير النتائج الميدانية

يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء ومرؤوسين،داخل مؤسسة حدود سليم لإنتاج وتصدير التمور،حيث تم توزيع 32 استمارة استبيان شملت فئتين داخل المؤسسة محل الدراسة وقد وزعت كل فئة كما يلي:

- 07 استمارات علي رؤوساء الأقسام.
- 25 استمارة للمرؤوسين.

اما الاستبيانات التي تم ارجعها كانت 30 استمارة .والتي مثلت الدراسة.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية لخصائص الشخصية:

توزيع افراد عينة الدارسة حسب الجنس:

تتكون عينة الدراسة من 30فردا،منهم 28 ذكرا و 2 إناث حيث يوضح الجدول رقم (3-1)أدناه والمتمثل في توزيع العينة الدراسة حسب متغير الجنس،أن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة مع بنسبة الأناث حيث بلغة نسبة الذكور 93,33% في حين قدرة كانت نسبة الاناث بحوالي 6,67%

جدول رقم:(3- 1):يوضح متغير العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	28	93,33
أناث	2	6,67
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناءا على الاستبيان

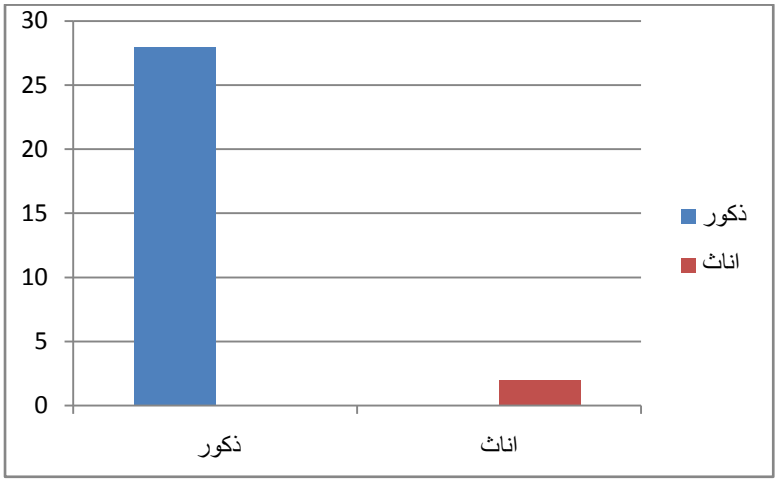

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم3-1

ثانيا : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

من خلال جدول رقم (3-2) والخاص بتوزيع افراد العينة الدراسة حسب متغير السن نلاحظ تباين أعمار افراد اعينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الفئة العمرية 30-50 سنة بنسبة 50%،تليها الفئة العمرية الأكثر 50 سنة بنسبة 36,66%،و في الخير تأتي الفئة العمرية الأصغر من 30 سنة بنسبة مؤوية 13,34 % ومنه فان الفئة الأكثر تكرارا في عينة الدراسة تميل الى الأعمار متوسطة السن أي ان لها خبرة معتبرة في التعامل الميداني،وهذا يمكن ان ينعكس ايجابا علي نتائج البحث.

جدول رقم: (3-2) توزيع العينة حسب العمر

السن	التكرار	النسبة
اقل من 30	4	%13,34
من 30-50	15	%50
اكثر من 50	11	% 36,66
مجموع	30	%100

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الاستبيان

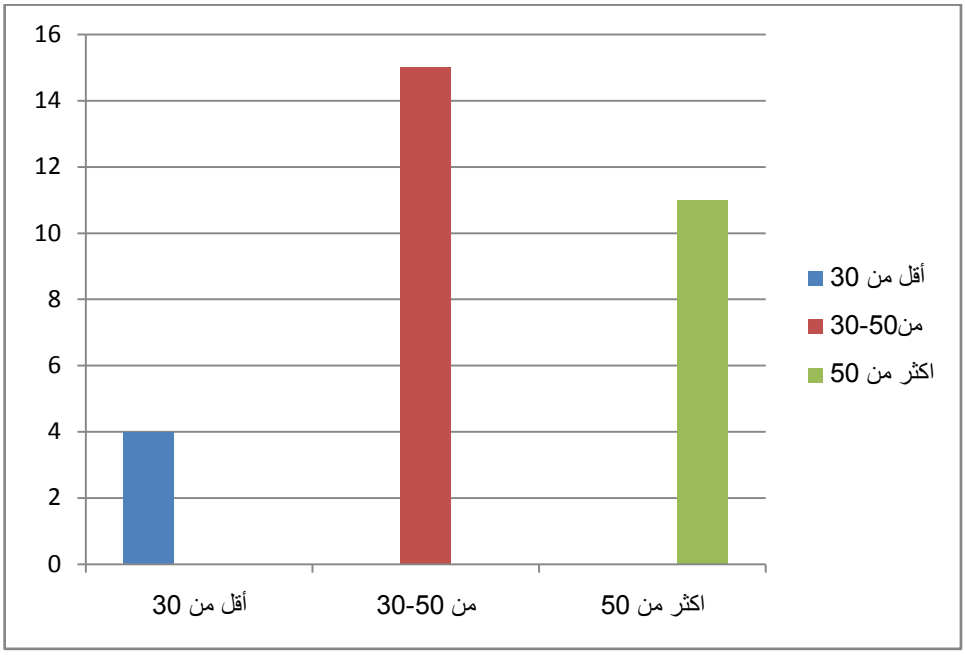

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم3-2

ثالثا : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوي التعليمي أن اغلبية أفراد العينة من مستوي الجامعي حيث بلغ عددهم 15 فردا بنسبة مؤوية 50% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة ذوي الدراسات المهنية 46% ونسبة مستوي دراسات عليا 04%،أي أن معظم كل أفراد العينة لديهم مستوي جامعي وهذا يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل اليها.

جدول رقم(3-3) توزيع العينة حسب مستوي العلمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
دراسات مهنية	14	%46
مستوي جامعي	15	%50
دراسات عليا	1	% 4
مجموع	30	%100

مصدر:من اعداد الطالب اعتمادا علي الاستبيان

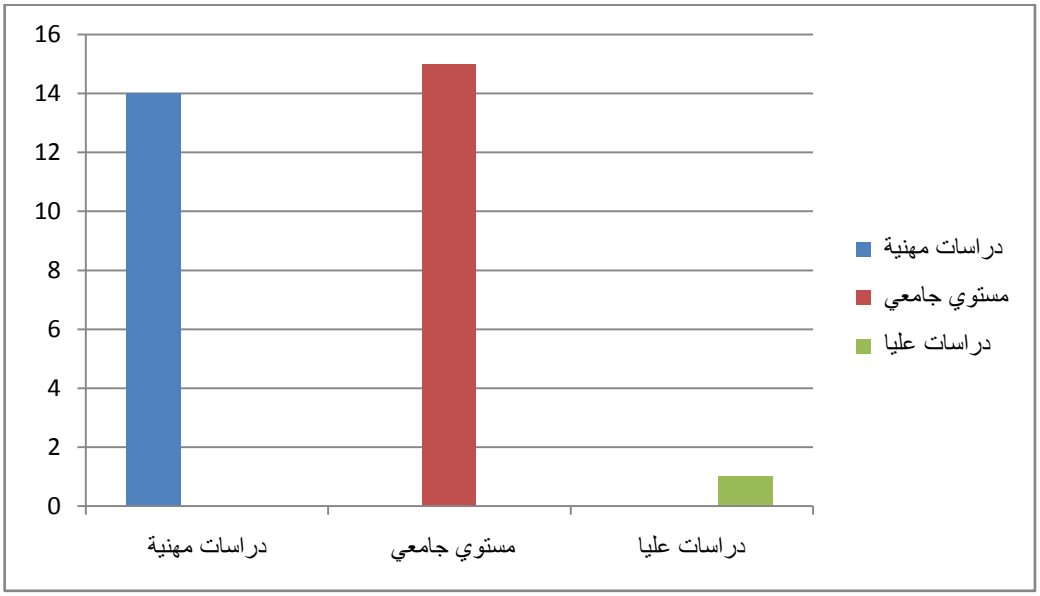

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم3-3

رابعا:توزيع أفراد عينة الدارسة حسب الخبرة المهنية

يمثل الجدول رقم(3-4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبر المهنية، حيث نجد أفراد العينة الذين لديهم خبرة هم الفئة أكثر من 10 سنوات بنسبة مؤوية 43, 334% وهي نسبة مهمة جدا اذ من الممكن أن تفضي علي الدراسة نوع من الدقة،ثم تليها أفراد العينة من 5-10سنوات بنسبة 33,333% وفي الأخير أفراد العينة الأقل من 5 سنوات بنسبة مؤوية 23,33%

جدول رقم(3-4) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
أقل من 5سنوات	7	%23,33
5-10 سنوات	10	%33,333
أكثر من 10 سنوات	13	% 43 ,334
مجموع	30	%100

مصدر: من اعداد الطالب اعتمادا علي الاستبيان

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم3-4

المطلب الثاني:تحليل المحور الأول الخاص عن أسئلة تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة الداخلية

السؤال الأول :على أي أداء يتم التركيز في المؤسسة؟

من خلال النتائج كما هي مبينة في جدول رقم(3-5) عبرة نسبة 60% من المستجوبين بأنه يتم التركيز علي الأداء الكلي للمؤسسة، وتأتي النسبة 26,67% التي عبرة عن تفضيلهم للأداء المالي ،ثم الأداء البشري بنسبة 13,33%،ومع انعدام النسبة علي الافراد الذين يعبرون علي التركيز علي الأداء التقني.

جدول رقم (3-5) يوضح على أي أداء يتم التركيز في المؤسسة

السؤال1	التكرار	النسبة
الأداء البشري	4	%13,33
الأداء التقني	0	%0

الأداء المالي	8	% 26,67
الأداء الكلي	18	%60
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء على الاستبيان

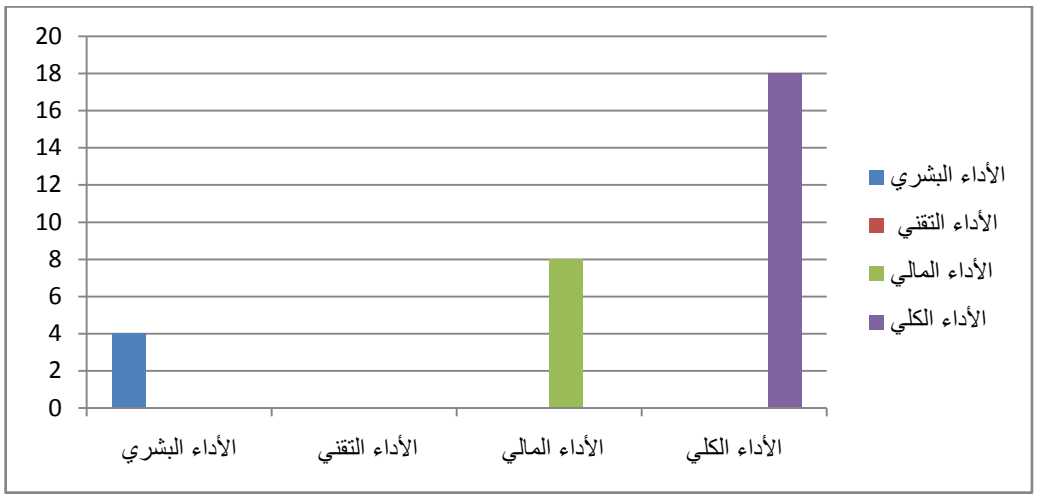

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-5)

السؤال الثاني :ما هو حسب رأيك الهدف الرئيسي المركز على تحقيقه من بين أهداف الأداء المالي؟

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-6)عبرت نسبة 33 ,53% مستجوب على هدف نمو النشاط أما ما نسبته20% فترى أن الهدف الرئيسي هو المر دودية والربح بينما تؤكد نسبة16,66%

من أفراد العينة على أن الهدف الرئيسي السيولة،في الأخير عبرت نسبة 10 على التوازن المالي.

جدول رقم (3-6):يوضح أهداف الأداء المالي

السؤال2	التكرار	النسبة
التوازن المالي	3	%10
نمو النشاط	16	%53,33
المردودية الربح	6	% 20
السيولة	5	%16,66
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناءا على الاستبيان

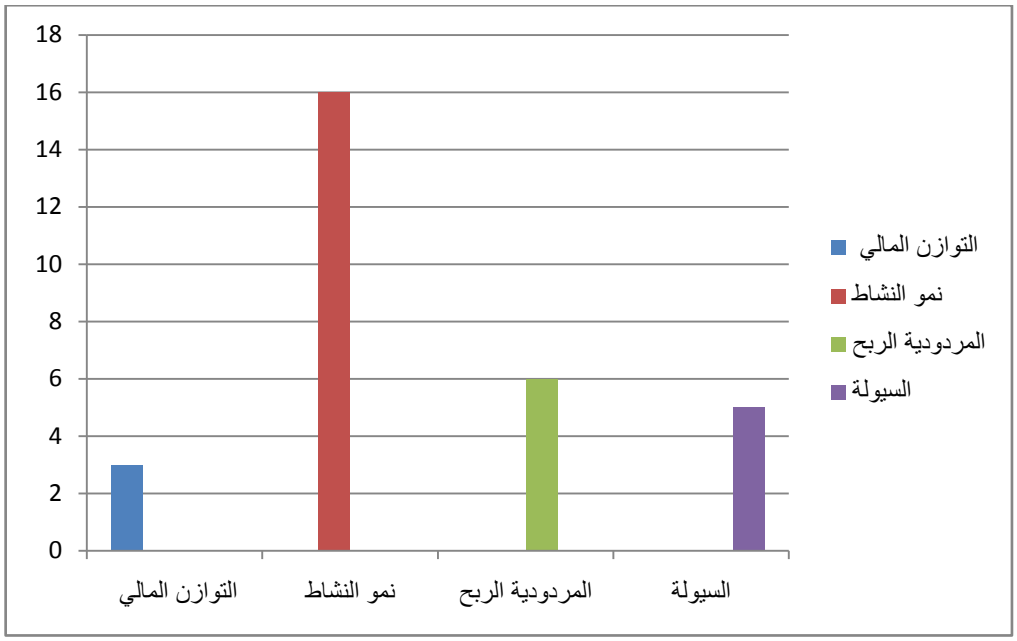

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-6)

السؤال الثالث: ما هي المعايير المستخدمة للقياس والمقارنة ؟

أما السؤال الثالث من المحور الأول فنلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم **(3-7)**أن غالبية الأفراد يعبرون على أن تستخدم المعايير التاريخية بشكل كبير وذلك بنسبة 73.33% وتأتي المعايير القطاعية بنسبة 26.67 %ومع انعدام النسبة على الأفراد الذين يعبرون على عدم استخدام المعايير المطلقة أو أخرى

جدول رقم (3-7):يوضح نوع المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

السؤال3	التكرار	النسبة

تاريخية	22	%73,33
قطاعية	8	%26,67
مطلقة	00	% 00
أخرى	00	%00
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء على الاستبيان

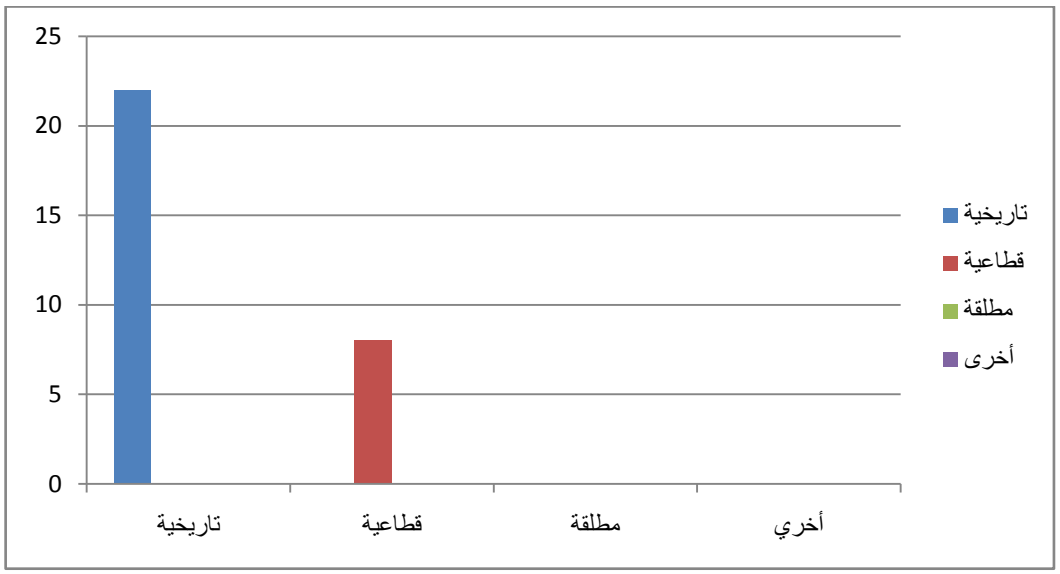

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-7)

السؤال الرابع:تتوفر الموارد المالية والبشرية المواتية لتحقيق الأهداف المسطرة

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-8)عبرت فيه نسبة 40% من أفراد العينة بنعم على أن المؤسسة تتوفر على الموارد المالية والبشرية اللازمة كما عبرت نسبة 30% فتعتقد عكس ذلك أن نسبة 30 %من أفراد العينة ، أي ما يعادل 09 أفراد لم يقدموا إجابة حول السؤال المطروح.

جدول رقم(3-8)يوضح هل تتوفر المؤسسة على الموارد المالية والبشرية

السؤال4	التكرار	النسبة
موافق	12	%40
غير موافق	9	%30
محايد	9	% 30
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

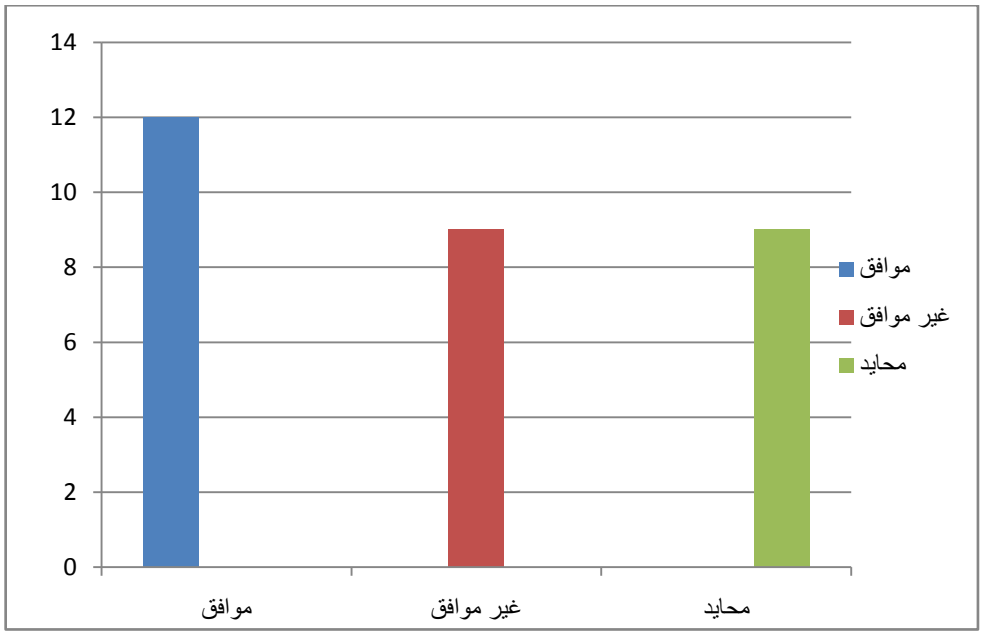

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-8)

السؤال الخامس :متى يتحقق أداء المؤسسة؟

نجد أن الأفراد قد عبروا على أنه يتحقق أداء المؤسسة ببلوغ الأهداف المحددة بنسبة40 %، و هو ما قد يبين أن الأداء بالمؤسسة هو التوفيق بين الكفاءة والفعالية أما الذين عبروا على أنه يتحقق بتحقق معظم النتائج وبأدنى التكاليف كان بنسبة60%، وهذا كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(3-9)يوضح متى يتحقق أداء المؤسسة.

السؤال5	التكرار	النسبة

الأهداف المحددة محققة	12	%40
معظم النتائج محققة وبأدنى التكاليف	18	%60
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

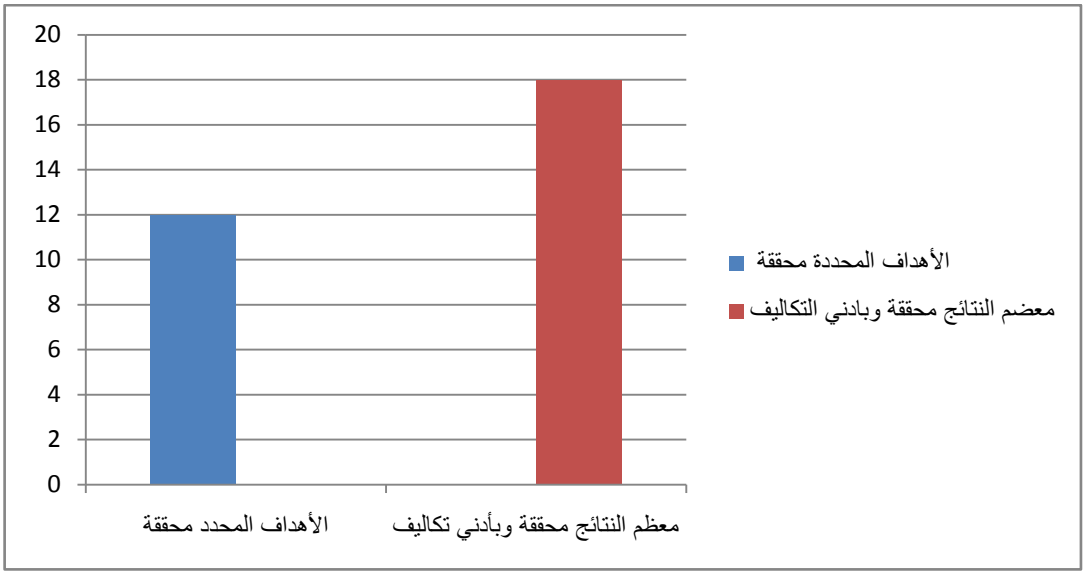

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-9)

السؤال السادس:متى تتم المراجعة الداخلية؟

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-10)عبرت نسبة 90 %من المستجوبين على أن المراجعة الداخلية بعدية وذلك للحكم على النتائج ، وتأتي النسبة 10 %التي عبرت على أنها تكون رقابة قبلية وفي الأخير انعدمت النسبة على أن رقابة التسيير رقابة آنية.

جدول رقم (3-10):يوضح متى تتم المراجعة الداخلية

السؤال6	التكرار	النسبة
قبلية	3	%10
آنية	0	%0
بعدية	27	%90

مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

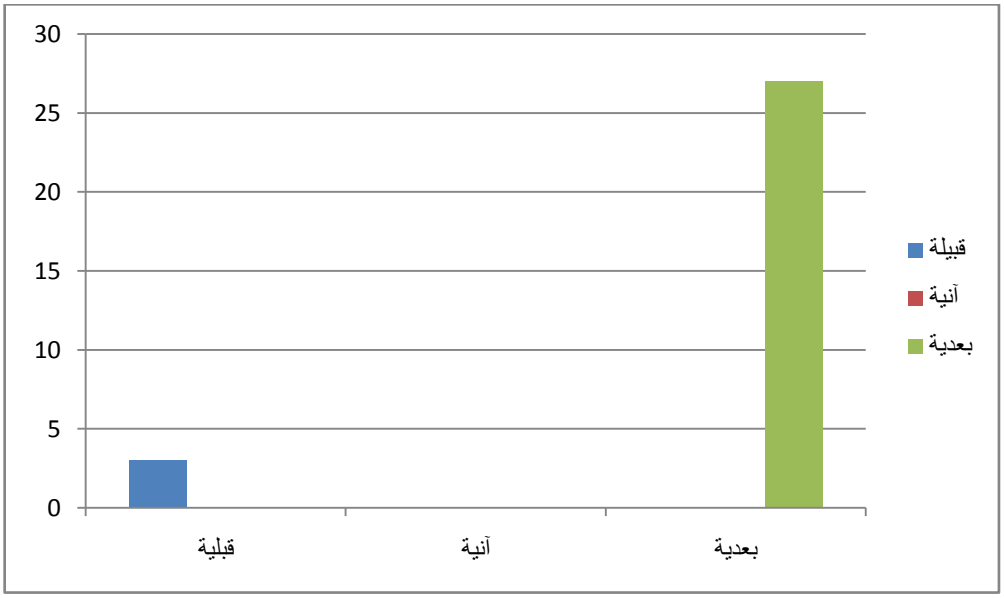

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-10)

السؤال السابع: يقوم المراجع الداخلي بالمساعدة في اتخاذ القرارات بإنتاج معلومات

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-11)عبرت نسبة 34 ,43 %عن موافقتها أن المراجع الداخلي فعلا يقوم بدوره في المساعدة في اتخاذ القرارات وذلك بإنتاج المعلومات في حين و لا واحد عبر عن العكس وقد عبرت البقية عن حياديتها وذلك بنسبة 56,6 %.

جدول رقم(3-11): يوضح دور المراجع الداخلي

السؤال7	التكرار	النسبة
موافق	13	%43,34
غير موافق	0	%0
محايد	17	%56,66
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

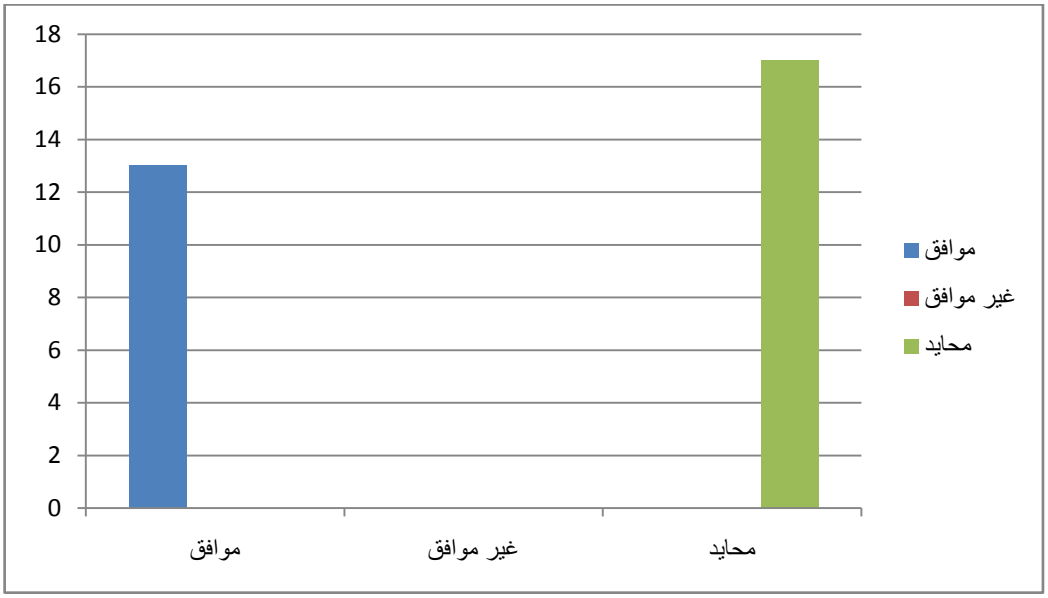

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-11)

السؤال الثامن :من بين النشاطات التي يقوم بها المراجع الداخلي

نلاحظ من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-12) فيما يخص النشاطات التي يقوم بها المراجع الداخلي بحيث أنه يقوم بوضع الميزانيات التقديرية والتقرير الداخلي والمحاسبة في حين أنه لا يقوم بوضع الإجراءات داخل المؤسسة و لا النظام الإعلامي.

جدول رقم(3-12): يوضح النشاطات التي يقوم بها المراجع الداخلي.

السؤال8	التكرار	النسبة
الميزانيات التقديرية	14	%46,66
التقرير الداخلي	10	%33,33
وضع الاجراءات	0	%0
المحاسبة	6	%20
النظام الاعلامي في المؤسسة	0	%0
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

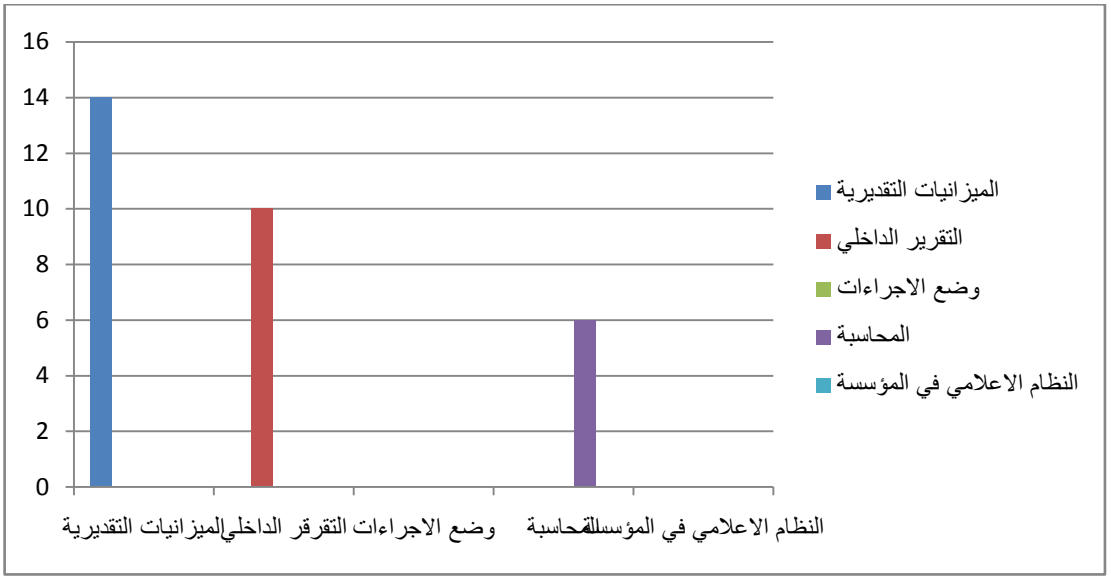

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-12)

السؤال التاسع:تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق الأهداف المالية من خلال التوجيهات والاستشارات؟

وذلك من حيث موثوقية المعلومات وملاءمتها ودقة التحليلات وفق الاحتياجات،نلاحظ من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-13)أن أغلبية الأفراد يعبرون على أن المراجعة الداخلية تساعد على

تحقيق الأهداف المالية بتقديم التوجيهات و الاستشارات وذلك بنسبة 73,33% ، في حين لم يعبر أي واحد ى عكس ذلك .وقد عبرت البقية عن حياديتها.

جدول رقم(3-13): يوضح دور المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المالية

السؤال9	التكرار	النسبة
موافق	22	%73,33
غير موافق	0	%0
محايد	8	%26,67
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-13)

السؤال العاشر :ما هي المهام المسندة للمراجعة الداخلية؟

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-14) نسبة 66,66 %من أفراد العينة ، أي ما يعادل 20 فرد من أفراد العينة ترى أن المهمة الأساسية التي تؤديها المراجعة الداخلية هي الرقابة في

المؤسسة،في حين تقر نسبة 33,34% من أفراد العينة وهي نسبة صغيرة من العينة أن المراجعة الداخلية تقوم بالتوجيه والإرشاد و في الأخير المؤسسة لا تولي أي اهتمام للمهمة التنبؤية.

جدول رقم(3-14): يوضح المهام المسندة للمراجع الداخلي.

السؤال10	التكرار	النسبة
رقابة	20	%66,66
التوجيه والإرشاد	10	%33,34
تنبؤ	0	%0
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

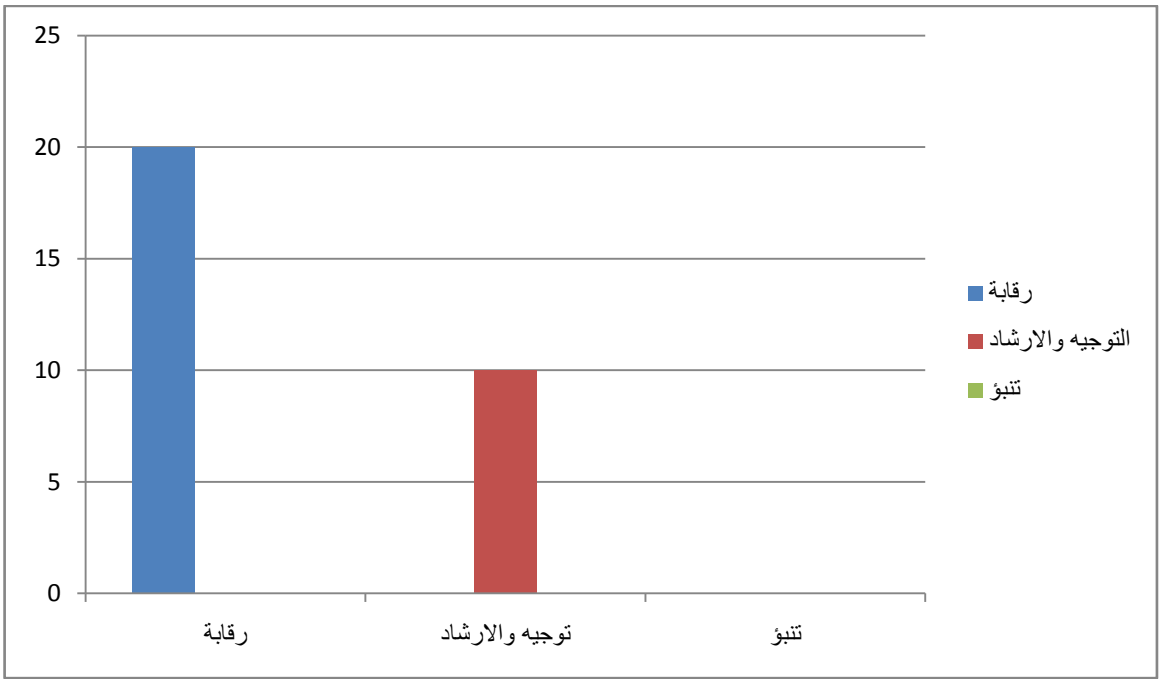

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-14)

السؤال الحادى عشر:هل توجد علاقة بين المراجع الداخلي و الوظائف الأخرى؟

نلاحظ من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-15) أن نسبة 43,33 %من الأفراد يعبرون على أن المراجع الداخلي على علاقة مع الوظائف الأخرى ، في حين عبرت نسبة 36,66 %على عكس ذلك ،وقد عبرت البقية عن حياديتها و ذلك بنسبة20%.

جدول رقم(3-15): يوضح علاقة مراجع الداخلي بالوظائف الأخرى.

السؤال11	التكرار	النسبة
موافق	13	%43,33
غير موافق	11	%36,67
محايد	6	%20
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-15)

السؤال الثاني عشر:هل تعتقد أن المراجعة الداخلية ضرورية في المؤسسة؟

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(3-16) عبرت الأغلبية و بنسبة 83, 34 %من أفراد العينة أي يعادل 25 فرد مقتنعين بأهمية المراجعة الداخلية وبالتالي هي ضرورية بالمؤسسة، أما نسبة 16, 66%فهم يرون العكس.

جدول رقم(3-16): يوضح أهمية المراجعة الداخلية.

السؤال12	التكرار	النسبة
نعم	25	%83,34
لا	5	%16,66
مجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالب بناء الى الاستبيان

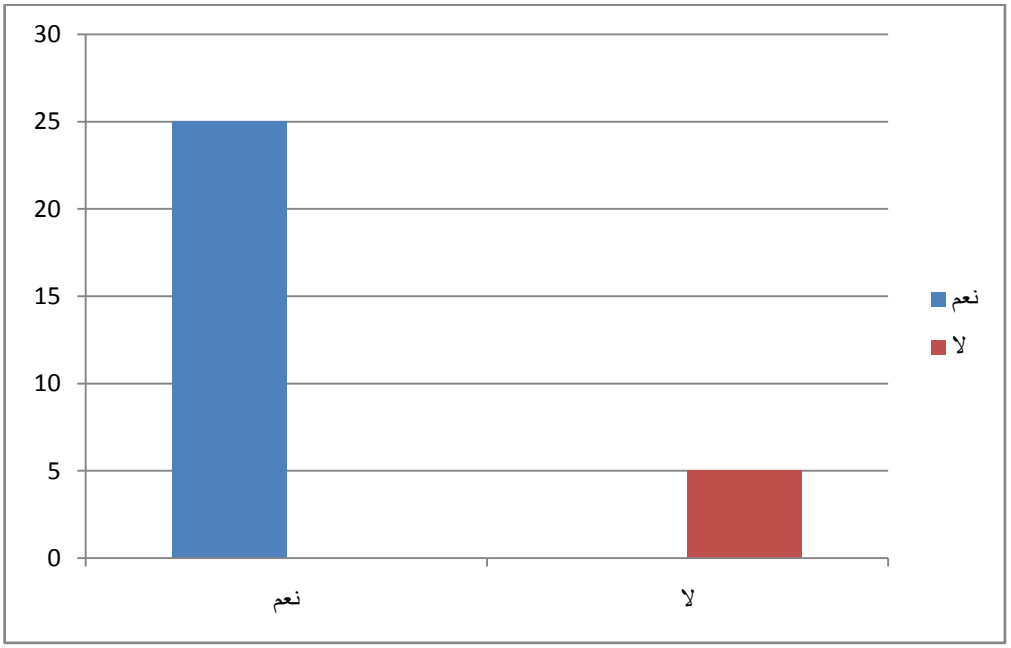

مصدر:من أعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-16)

المطلب الثالث :تحليل المحور الثاني الخاص عن أسئلة المراجعة الداخلية وأثرها في تحسين الأداء المالي.

يتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة تتمحور في مجملها حول دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة، وهذا من خلال الأسئلة التالية:

السؤال الثالث عشر:تقوم المراجعة الداخلية بـ:

من خلال النتائج كما هو مبين في الجدول رقم**(3-17)**:

1-عبرت نسبة 60% من أفراد العينة على أن المراجعة الداخلية لا تقوم بوضع نظام المعلومات ولا الاستغلال الجيد له،في حين أقرت نسبة 10 %على العكس ثم تأتي نسبة 30% محايدين عن الجواب،وربما لعدم علمهم وقد تبين أنه لا يقوم بالاستغلال الجيد لنظام المعلومات.

2-عبرت الأغلبية من أفراد العينة بنسبة 70% على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها المتمثل في تصحيح الأخطأ والانحرافات في قياس الأداء وتأتي النسبة 23,33% من المستجوبين بالحياد،ثم تأتي النسبة6,66 %من الأفراد الذين عبروا بأنها لا تقوم بهذا الدور.

3-أقرت نسبة 50 %من أفراد العينة بأن المراجعة الداخلية لا تساعد المسؤولين العمليين على التعلم والتدرب وتحسين الأداء وعبر النصف الأخر بالحياد عن الجواب، و في الأخير انعدمت النسبة على إيجابية المراجعة الداخلية.

4-إن نسبة 36,66% من أفراد العينة ترى المراجعة الداخلية تقوم فعلا بتصحيح الأخطأ المرتكبة في النشاطات السابقة، في حين أقرت نسبة 16, 66% من العينة بالعكس، ثم تأتي نسبة 46, 66 %ما يعادل14 فردا بالحياد وهذا ربما لعدم علمهم بمهام وأهداف المراجعة الداخلية.

5-كما عبرت نسبة 56,66 %من المستجوبين على أنها تقوم باكتشاف الانحرافات وتحديد أسبابها والمتسببين وأخذ إجراءات التحسين ثم تأتي نسبة 10 %حيث أجابوا بالعكس،و في الأخير عبرت نسبة 33,33 %عن حياديتها وربما لعدم اطلاعهم أو عدم فعاليةالمراجع الداخلي.

6-أقرت الأغلبية وذلك بنسبة 80% أي ما يعادل 24 فردا بأن المراجعة الداخلية فعلا تساهم في الحد من تكاليف العمل ونفقاته والحد من الإسراف الزائد وضغط الإنفاق وتأتي نسبة 33 ,13 %والتي أقرت بالعكس وفي الأخير عبر فردين أي نسبة 66 ,6% بعدم علمها.

7-عبرت نسبة 83,33% من أفراد العينة بالإيجاب على أن المراجعة الداخلية تقوم بإنتاج معلومات وتحليلات واقعية عن سير العمل من أجل ترشيد القرارات و السياسات العامة كما عبرت نسبة 10% عن العكس،و أقرت الأقلية أي نسبة 6,66% بعدم علمها.

8-إن نسبة 43,33% من أفراد العينة عبرا على أنه يتم تحليل النتائج والأسباب واتخاذ الإجراءات ،في

حين عبرت نسبة 6,66% بالعكس وربما لأنه يتم تحليل النتائج المتوصل إليها لكن تهمل الأسباب المؤية لها فعلا لاتخاذ الإجراءات ،ثم تأتي النسبة الأكبر 50% محايدة.

9-عبرت النسبة 40 %على أنه يتم وضع التقديرات و التي يراعى فيها القدرة على الإنجاز،وبالمثل عبرت فئة أخرى بنفس النسبة بالعكس،في حين أن نسبة 20 %محايدة.

10-أقرت الأغلبية وذلك بنسبة 73,33% بأن مراجع الداخلي يتميز بالدراية والمعرفة الدقيقة للإيرادات والتكاليف في المؤسسة،ثم تأتي نسبة 16,66% لتعبر عن العكس في حين كانت نسبة 10%محيدين.

11-عبرت نسبة 40% على أنه يتم ربطا لخطط والبرامج بالمحاور الإستراتيجية للمؤسسة، في حين أقرت نسبة 30% من العينة بالعكس وبنفس النسبة من العينة اعتبرت محايدة.

جدول رقم(3-17):جدول يوضح تقوم المراجعة الداخلية بـ:

الرقم	السؤال الثالث عشر	موافق	غير موافق	محايد	التكرار النسبة%
1	وضع نظام المعلومات والإستغلال الجيد له	3	18	9	30
		%10	%60	%30	%100
2	تصحيح التأثيرات والإنحرافات في قياس الأداء	21	2	7	30
		%70	%6,66	%23,34	%100
3	مساعدة المسؤولين العملين على التعلم والتدرب و تحسين الأداء	0	15	15	30
		%0	%15	%15	%100
4	تصحيح الأخطأ المرتكبة في النشاطات السابقة	11	5	14	30
		%36,66	%16,67	46,67	%100

5	اكتشاف الإنحرافات وتحديد أسبابها والمتسببين فيها وأخذ إجراءات التحسين	17	3	10	30
		%56,67	%10	%33,33	%100
6	الحد من تكاليف العمل ونفقاته وإيقاف الإسراف الزائد وضغط الإنفاق في المجالات غير الحيوية وتحقيق الإدارة الإقتصادية	24	4	2	30
		%80	%13,33	%6,67	%100
7	الوصول إلى معلومات وتحليلات واقعية عن سير العمل من أجل ترشيد القرارات والسياسات العامة	25	3	2	30
		%83,33	%10	%6,67	%100
8	تحليل النتائج والأسباب واتخاذ الإجراءات	13	2	15	30
		%43,33	%6 ,67	%50	%100
9	وضع التقديرات التي يراعى فيها القدرة على الإنجاز	12	12	6	30
		%40	%40	%20	%100
10	معرفة و دراية دقيقة للإيرادات والتكاليف	22	5	3	30
		%73,33	%16,67	%10	%100
11	ربط الخطط والبرامج بالمحاور الإستراتيجية للمؤسسة	12	9	9	30
		%40	%30	%30	%100

خلاصة الفصل

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي حول" دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية" مؤسسة حدود سليم لانتاج وتصدير التمور" ، وهذا من خلال معرفة اتجاهات وآراء كافة شرائح عمال المؤسسة من رؤساء و مرؤوسين، حول واقع المراجعة الداخلية، ومدى تأثيرها على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وهذا من خلال الوقوف على سير وعمل و الظروف التي تحيط بها ،وبالتالي الوصول إلى النقاط التي يمكن من خلالها تحسين الأداء،كما كشف هذا الفصل عن التعريف بعدة جوانب تتعلق بميدان الدراسة،كنشأتها التاريخية ودورها للإقتصادي، وأهمية هذا الميدان و بملاءمته للبحث.

من خلال ما تم عرضه في الجانب التطبيقي تم استخلاص مايلي :

- هناك مجموعة من مبادئ ا لمراجعة الداخلية متعلقة بالمؤسسة محل الدراسة وهذه المبادئ تصب جميعها في مبادئ المراجعة الداخلية؛
- المراجعة الداخلية تعمل على اكتشاف الانحرافات المرتبطة بالأداء المالي بالمؤسسة وتصحيحها في وقتها المحدد كما تعمل على تقييم الأداء لإبراز نقاط القوة والضعف والتحكم النسبي في العوامل التي تأثر على الأداء المالي بالتخفيض من حدة تأثيره؛
- يوافق المسئولين والعاملين في المؤسسة محل الدراسة على أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق المراجعة الداخلية لتشمل قياس الكفاءة والفعالية في الأداء التشغيلي بالإضافة إلى الشق المالي والرقابي، وأن ذلك يؤدي بالضرورة لتحسين الأداء المالي لهذه المؤسسة.

الخاتمة

في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بالمراجعة الداخلية ، والتركيز على النقاط التي تركز عليها لتحسين أداءها الأداء المالي ، والتي بإمكانها إحداث أثر فعال في المؤسسة – إن حسن

إستغلالها – وكمحاولة منا دراسة هذا المجال، وهذا بالتعرف على الإطار العام لأساسيات الأداء المالي وتبيين مختلف العناصر التي يعتمد عليها عمل المراجعة الداخلية، وكذا كيفية فاعلية هذا في تحسين أداء مؤسسة حدود سليم، قمنا بدراستنا هذه تحت عنوان " **ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، والتي ركزت على جانبين نظري وميداني من أجل الإحاطة بإشكالية البحث والتساؤلات المرافقة لها.

وتظهر أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة لما لها تأثير مباشر على السير الحسن لأنظمة الرقابة المتعلقة بالأداء، وأداة في يد الإدارة العليا للمؤسسة، حيث تعمل على مد الإدارة بالمعلومات عن طريق التقارير، قصد الوقوف على الصعوبات و المشاكل و الظروف التي تحيط بسير المؤسسة، و بالتالي الوصول إلى النقاط التي يمكن من خلالها تحسين الأداء المالي داخل المؤسسة.

<u>أولا : الإستنتاجات</u>

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والدراسة الميدانية للمؤسسة حدود سلم لإنتاج وتصدير التمور، والتحليل هذه الآراء نستنتج مايلي:

1-الفرضية الأولى المتمثلة في : الأداء أكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية وكفاءة المؤسسة الإقتصادية وهذا يرتكز إلى الأداء المالي.

من خلال تناولنا للفصل الأول من هذا البحث والذي حاولنا بواسطته الإجابة على إشكالية الفرع الأول، وهي : ما هية الأداء والأداء المالي تحديدا؟ ولقد توصلنا إلى الإستنتاجات التالية:

_على ضوء ما ورد في الدراسة يمكن القول أن الأداء مفهوم يختلف باختلاف الجهة المحددة له .و يتم التركيز على الأداء الكلي عامة والأداء المالي خاصة .فللأداء عدة أنواع تتحدد بتحديد معيار التقسيم.

_الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية يتأثر بمجموعة من العوامل والمغيرات ومنها العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا وعوامل غير خاضعة لتحكمها.

_تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من

الزمن وتهدف للتحقق من بلوغ أهدافها المخططة و المحددة مسبقا من جهة وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المالية المتاحة من جهة أخرى.

_تعتمد المؤسسة في عملية التقييم لأدائها المالي على معايير تاريخية أي الإعتماد على أداء المؤسسة للسنوات السابقة، فهي تعطي الإتجاه العام والكشف عن مواضع القوة والضعف وذلك لتحسين كفاءة الإدارة المالية.

-يتحقق الأداء بالمؤسسة ببلوغ الأهداف بأقل التكاليف وهذا يعني أن الأداء بالنسبة للمؤسسة هو التوفيق

بين الكفاءة والفعالية. من خلال الإستنتاجات السابقة تبين أن الأداء أكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية وكفاءة المؤسسة الإقتصادية وهذا يرتكز إلى الأداء المالي للمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى*

2-الفرضية الثانية المتمثلة في :إن الإطار المفاهيمي المحدد للمراجعة الداخلية تستند إلى جملة من المرتكزات الفكرية توضحه مبادئها واستخداماتها.

من خلال تناولنا للفصل الثاني: من هذا البحث والذي حاولنا بواسطته الإجابة على إشكالية الفرع الثاني

ما هو الإطار المفاهيمي المحدد للمراجعة الداخلية؟ ولقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

-ترتكز المراجعة الداخلية في المؤسسة على المراجعة البعدية وذلك للوقوف والحكم على الأداء المحقق النتائج.

-يقوم المراجع الداخلي بالمساعدة في اتخاذ القرارت وذلك بإنتاج المعلومات من خلال قيامه بعدة أنشطة

الميزانيات التقديرية والمحاسبة، التقرير ورفع التقارير الى المدير العام.

-علاقة المراجع الداخلي بالوظائف الأخرى ضروري لضمان سير عمل نظام مراقبة مع الوظائف لغرض التحكم في الأداء للمساهمة في تحقيق نتائج المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية*

الفرضية الثالثة المتمثلة في :إن للمراجعة الداخلية دور في تحسين الأداء المالي من خلال اكتشاف الانحرافات المرتبطة بهذا الأداء وتصحيحها في وقتها المحدد والملائم.

ضمن تحليلنا للفصل الثالث المتعلق بالمحاولة للإجابة على السؤال الفرعي الثالث وهو :كيف تساهم المراجعة الداخلية في الأداء المالي؟ ولقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

-تسمح المراجعة الداخلية بتصحيح التأثيرات و الإنحرافات في قياس الأداء، و وضع التقديرات التي يراعى فيها القدرة على الإنجاز.

-اكتشاف الانحرافات وتحديد أسبابها والمتسببين فيها وأخذ إجراءات التحسين.

-تساهم في الحد من تكاليف العمل ونفقاته وإيقاف الإسراف الزائد وضغط الإنفاق في المجالات غير الحيوية وتحقيق الإدارة الاقتصادية.

-الوصول إلى معلومات وتحليلات واقعية عن سير العمل من أجل ترشيد القرارات والسياسات العامة.

-تقييم الأداء وتحليل النتائج والأسباب واتخاذ الإجراءات.

-معرفة ودراية دقيقة للإيرادات والتكاليف.

-ربط الخطط و البرامج بالمحاور الإستراتيجية للمؤسسة.

وبناءً على الاستنتاجات السابقة تبين لنا أن المراجعة الداخلية تعمل على اكتشاف الانحرافات المرتبطة بالأداء المالي وتصحيحها في وقتها المحدد كما تعمل على تقييم الأداء لإبراز نقاط القوة والضعف والتحكم النسبي في العوامل التي تأثر على الأداء المالي بالتخفيض من حدة تأثيرها وبالتالي يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة*.

ثانياً : التوصيات:

-ضرورة استخدام واعتماد المعايير القطاعية في عملية تقييم الأداء المالي فالمعايير التاريخية تقليدية وساكنة ليس لها علاقة بالمتغيرات البيئية و المنافسة لأنها تعتمد على بيانات مالية تاريخية لا تناسب الظروف الحالية للمؤسسة.

-ضرورة تدعيم علاقة مراجع الداخلي بالوظائف الأخرى كي يعمل على مساعدة المسؤولين التشغيليين في حل المشاكل، و تقديم النصح و الإرشاد لهم فيما يخص القرارات الواجب اتخاذها.

- ضرورة إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة بحيث يجب إدراجها ة ضمن الهيكل التنضيمي بما يضمن إستقلاليتها، موضوعيتها وكفاءة وفعالية عملياتها و التغذية العكسية لتمكينها من تأدية مهامها وهو ما يساعد على تحقيق الأهداف المالية.

قائمة المراجع

1-الكتب باللغة العربية:

1. أمين السيد، أ، ل: الاتجاهات الحديثة في المراجعة و الرقابة على الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997
2. ثناء علي القباني و نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ضل التشغيل الالكتروني الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006،
3. جمعة. أ .ح: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، عمان، 2000
4. طالب علاء فرحان، إيمان الشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجية للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011
5. صادق الحسيني , التحليل المالي و المحاسبي , عمان ، دار مجد لاوي للنشر , 1998
6. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق، 2000
7. عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر،2005_2006
8. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الأسكندريه مصر،2004
9. عبد الله خالد أمين، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الأردن،2007
10. عبد الفاتح الصحن – د. محمد السيد سرايا, الرقابة و المراجعة الداخلية, دار الجامعة 1998
11. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
12. عطاء الله. م ش: دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، القاهرة، 1994، ص 202.
13. علاء فرحان طالب،الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي،دار صفاء ،عمان،2011
14. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجية للمصارف، ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011

15. عدنان تايعة النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2008
16. عدنان تايعة النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوي العميقة للنشر والتوزيع عمان، بدون سنة نشر
17. عمر بوخزاز، مبادئ المحاسبة التحليلية تسير متعدد، مطبعة أمزيان، الجزائر، 1998
18. العمرات، أ، ص، المراجعة الداخلية: الإطار النظري و المحتوى السلوكي، دار البشير، عمان، 1990
19. فتحي رزق،وآخرون،الرقابة والمراجعة الداخلية ،دار الجديي ،الإسكندرية،2000
20. ناصر دادي عدون،مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية،دار المحمدية العامة،الجزائر، 2004
21. محمد محمود الخطيب،الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات،دار الحامد،عمان، 2009
22. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر1998
23. مجيد محمود الكرخي،تقويم الاداء باستخدام النسب،عمان،دار المناهج 2006
24. مؤيد راضي ،عسلان فلاح المطارية،تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2006
25. يحي أحمد مصطفي قللي ، أساسيات المحاسبة الإدارية ، اتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، 2003
26. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008
27. النظام المحاسبي المالي، الجزائر،2008Les pages bleues

2-الرسائل العليمة:

1. بن عميرة توفيق، المراجعة الداخلية في المؤسسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004

2. شدري معمر سعاد،دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجسترفي العلوم التسيير،فرع مالية المؤسسة،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2008-2009

3-الملتقيات ومجلات علمية:

1. أحمد حلمي جمعة، المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة العدد63-64،آب 2005

2. أوسرير منور، مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009.

3. معتصم دحو ، افاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009.

4. نصر الدين بن النذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009.

5. عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،البليدة، الجزائر، أيام 13- 15 ماي 2009

6. عماد الحانوتي، أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، دار المستقبل، عمان، العدد(6)، أيار2002

7. فهمي حسن ووجيه عبد الرسول العلي، المشكلات التطبيقية لقياس الانتاجية وطرق معالجتها، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية،جامعة بغداد،العدد3،1980،ص109.بغداد،العدد3،1980

8. صديقي مسعود،دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية،الملتقي الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،الجزائر، افريل2003

9. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006

10.جمعة حميدات، إعداد خطة التدقيق الداخلي من منظور المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة العدد69-70،كانون الثاني2007

11.سعيد عبد العزيز سليمان، إدارة التدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة ،العدد67-68،أيلول 2006

4-القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 02.القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

5-الكتب باللغة الفرنسية

1. P. Conso et F. Hemici, Brigitte Dariath controle de gestion ,Dunod, Paris, 2000
2. Pierre Conso et Farouk Hemici , Gestion financiere de l'entreprise, Dunod ,Paris 1999
3. Patrice Vizzavona ,Gestion Finaaciere , 9eme edition ;Alger :Berti Editin1999

الخصائص الشخصية:

الرجاء وضع علامة(X) في المربع المناسب للإجابة:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. .العمر: أقل من 30 ☐ من30- 50 ☐
من 50 فأكثر ☐

3. المستوى التعليمي: دراسات مهنية ☐ مستوي جامعي ☐
دراسات عليا ☐

4. الخبرة المهنية: أقل من 5سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐
أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول: الخاص عن أسئلة تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة الداخلية

1. على أي أداء يتم التركيز في المؤسسة؟

الأداء البشري ☐ الأداء التقني ☐

الأداء المالي ☐ الأداء الكلي ☐

2. ما هو حسب رأيك الهدف الرئيسي المركز على تحقيقه من بين أهداف الأداء المالي؟

التوازن المالي ☐ نمو النشاط ☐

المردودية الربح ☐ السيولة ☐

3. ما هي المعايير المستخدمة للقياس والمقارنة ؟

تاريخية ☐ قطاعية ☐

مطلقة ☐ أخرى ☐

4. تتوفر الموارد المالية والبشرية المواتية لتحقيق الأهداف المسطرة

موافق ☐ غير موافق ☐

محايد ☐

5. متى يتحقق أداء المؤسسة؟

الأهداف المحددة محققة ☐ معظم النتائج محققة وبأدنى التكاليف ☐

6. متى تتم المراجعة الداخلية؟

قبلية ☐ آنية ☐

بعدية ☐

7. يقوم المراجع الداخلي بالمساعدة في اتخاذ القرارات بإنتاج معلومات

موافق ☐ غير موافق ☐

محايد ☐

8. من بين النشاطات التي يقوم بها المراجع الداخلي

الميزانيات التقديرية ☐ التقرير الداخلي ☐

وضع الاجراءات ☐ المحاسبة ☐

النظام الاعلامي في المؤسسة ☐

9. تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق الأهداف المالية من خلال التوجيهات والاستشارات؟

موافق ☐ غير موافق ☐

محايد ☐

10. ما هي المهام المسندة للمراجعة الداخلية؟

رقابة ☐ التوجيه والإرشاد ☐

تنبؤ ☐

11. هل توجد علاقة بين المراجع الداخلي و الوظائف الأخرى؟

موافق ☐ غير موافق ☐

محايد ☐

12. هل تعتقد أن المراجعة الداخلية ضرورية في المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: الخاص عن أسئلة المراجعة الداخلية وأثرها في تحسين الأداء المالي.

– تقوم المراجعة الداخلية بـ:

الرقم	السؤال الثالث عشر	موافق	غير موافق	محايد
1	وضع نظام المعلومات والإستغلال الجيد له			
2	تصحيح التأثيرات والإنحرافات في قياس الأداء			
3	مساعدة المسؤولين العملين على التعلم والتدرب و تحسين الأداء			
4	تصحيح الأخطأ المرتكبة في النشاطات السابقة			
5	اكتشاف الإنحرافات وتحديد أسبابها والمتسببين فيها وأخذ إجراءات التحسين			
6	الحد من تكاليف العمل ونفقاته وإيقاف الإسراف الزائد وضغط الإنفاق في المجالات غير الحيوية وتحقيق الإدارة الإقتصادية			

7	الوصول إلى معلومات وتحليلات واقعية عن سير العمل من أجل ترشيد القرارات والسياسات العامة			
8	تحليل النتائج والأسباب واتخاذ الإجراءات			
9	وضع التقديرات التي يراعى فيها القدرة على الإنجاز			
10	معرفة و دراية دقيقة للإيرادات والتكاليف			
11	ربط الخطط والبرامج بالمحاور الإستراتيجية للمؤسسة			